www.THELEVANTNEWS.COM
The Levant

يوليو 2021 م - 1442 هـ | العدد 25 — The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

ما الذي يجمع حماس والحوثي في اليمن؟
الصفحة:2

رئيسي" مُعاقب دولياً وبلا خبرة سياسية.. من سيحكم إيران
الصفحة: 2

قطع الأذرع التركية في العمق الأوروبي
الصفحة: 6

أنقرة والقاهرة.. تقارب مُزيف وسلوك تُركي غير أصيل
الصفحة: 8

إدانة إماراتية لاستهداف الحوثيين للسعودية

أبدت الإمارات "إدانتها واستنكارها الشديدين" لمحاولات مليشيا "أنصار الله" الحوثية، استهداف السعودية باستخدام صاروخ باليستي وطائرات بدون طيار مفخخة.
وشددت الإمارات عبر بيان صادر عن وزارة الخارجية، أن "استمرار هذه الهجمات الإرهابية لجماعة الحوثي يعكس تحديها السافر للمجتمع الدولي واستخفافها بجميع القوانين والأعراف الدولية".
ودعت الوزارة المجتمع الدولي إلى "أن يتخذ موقفاً فورياً وحاسماً لوقف هذه الأعمال المتكررة التي تستهدف المنشآت الحيوية والمدنية وأمن المملكة، وإمدادات الطاقة واستقرار الاقتصاد العالميين"، مشددةً على أن "استمرار هذه الهجمات في الآونة الأخيرة يعد تصعيداً خطيراً، ودليلاً جديداً على سعي هذه المليشيات إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة".
وكررت الوزارة "تضامن الإمارات الكامل مع المملكة إزاء هذه الهجمات الإرهابية، والوقوف معها في صف واحد ضد كل تهديد يطال أمنها واستقرارها، ودعمها في كل ما تتخذه من إجراءات لحفظ أمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها".
كما شدد البيان على أن "أمن الإمارات العربية المتحدة وأمن المملكة العربية السعودية كل لا يتجزأ"، وأنّ "أي تهديد أو خطر يواجه المملكة تعتبره الدولة تهديداً لمنظومة الأمن والاستقرار فيها".

الولايات المتحدة تقصف قاعدة لمليشيات إيران بالعراق

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن قواتها الجوية قصفت "منشآت تخزين سلاح لميليشيات موالية لإيران" في موقعين، داخل سوريا، وآخر في العراق، وأفادت الوزارة في بيان بأن القصف "يأتي رداً على هجمات بطائرات مسيرة شنّتها تلك الفصائل على أفراد ومنشآت أمريكية في العراق".
وأضافت أن "هجمات هذا المساء تظهر أن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، واضح في أنه سيتحرك لحماية الأمريكيين"، فيما صرح وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، أن "الولايات المتحدة اتخذت إجراء ضرورياً ومناسباً ومدروساً بالضربات الجوية في العراق وسوريا بهدف الحد من احتمالات التصعيد".
وقد عدّ بلينكن في تصريح من روما أن "الضربات الجوية تبعث رسالة مهمة وقوية إلى الفصائل المدعومة من إيران"، قائلاً: "لقد اتخذنا إجراء ضرورياً ومناسباً ومدروساً للحدّ من مخاطر التصعيد، ولكن أيضاً لإرسال رسالة رادعة واضحة لا لبس فيها"، مضيفاً: "تركيز الاجتماع الخاص بسوريا سينصب على كيفية إدخال المساعدات الإنسانية".

صور احدى المنشآت المستهدفة

قمة ثلاثية عربية في بغداد

انطلقت، نهاية يونيو، قمة ثلاثية في العاصمة بغداد بين العراق والأردن ومصر لمناقشة التعاون الاستراتيجي بين تلك البلدان، حيث بدأت بحضور رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني، عبد الله الثاني.
وجاءت القمة كنتيجة لقمة ثلاثية كانت قد انعقدت في 25 أغسطس/ آب 2020، بين زعماء مصر والأردن والعراق، وخرجت بمشروع "الشام الجديد" إلى النور.
ويعتمد هذا المشروع على التكامل بين مصر بالعمالة والعراق بالنفط والأردن بالموقع الجغرافي بينهما، حيث يستهدف هذا التحالف حصول كل من مصر والأردن على النفط العراقي بأسعار منخفضة، وذلك عبر مد أنبوب نفط عراقي من البصرة إلى ميناء العقبة بالأردن ومن ثم إلى مصر.
كما يستهدف التحالف تصدير الكهرباء المصرية للعراق والأردن، ومن ثم تطوير المناطق الصناعية المشتركة، والتعاون في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، والتعاون في قطاعات الصحة والبنية التحتية وإعادة الإعمار، وزيادة التبادل التجاري بين الدول الثلاث.

ما الذي يجمع حماس والحوثي في اليمن؟

رشا عمار

ما تزال ردود الفعل الدولية الغاضبة تتوالى على حركة حماس بعد اللقاء الذي جمع ممثل حركة "حماس" في صنعاء، معاذ أبو شمالة، مع قيادات من مليشيا الحوثي، عقب ساعات من مجزرة "مأرب" التي نفذها الحوثي وراح ضحيتها عشرات المدنيين، بينهم أطفال.

وخلال اللقاء، ثمّن أبو شمالة ما وصفه بالمبادرات التي أطلقها زعيم الميليشيا، عبد الملك الحوثي، في إشارة للدعوة إلى جمع الأموال، والتي أثارت خلافات شتى لاحقاً بين قادة الميليشيات. فيما قالت "حماس"، في بيان رسمي، "إنّ لقاء أحد قياديها مع قيادي الحوثي وتسليمه درعا "تصرف لا يمثلها".

وربط خبراء ومراقبون بين اللقاء والعلاقات الوطيدة التي تربط حماس بإيران من جهة، فيما تعد مليشيا الحوثي الذراع المسلحة لطهران في اليمن، من جهة أخرى، مؤكدين أنّ اللقاء يأتي في إطار التنسيق الدائم بين الطرفين برعاية إيرانية، حتى إذا نفت حماس ذلك وحاولت درء التهمة عن نفسها.

وجهان لعملة واحدة

ويرى السياسي اليمني، محمد الفقية، أنّ حماس والحوثي هما وجهان لعملة واحدة، وتربطهم تنسيقات وتعاون مركزي مع طهران، وليس غريباً أن يتقدم ممثل الحركة بالشكر والتحيات للحوثي عقب ساعات من ارتكاب مجزرة بشعة في مأرب، هزّت قلوب العالم، خاصة بعد انتشار صور لأطفال "تفحمت" جثثهم بالكامل جرّاء القصف الحوثي.

وأكد الفقية في تصريح لـ"ليفانت"، أنّ التناقض الذي عبرت عنه حماس وأثار انتقاد الجميع هو أنها تقدم نفسها باعتبارها المدافع عن الحقوق التاريخية والعادلة للشعب الفلسطيني ضد الاعتداءات التي يتعرض لها، لكنها في الوقت ذاته تقدم الشكر والتحية لمليشيا ترتكب جرائم إبادة بشرية بحق الشعب اليمني.

ويشير الفقيه إلى وجود تنسيق دائم على مدار السنوات الماضية بين جماعة الإخوان (الإرهابية) وميليشيا الحوثي في عدة مناطق داخل اليمن، بهدف تحقيق أعلى قدر من المكاسب للطرفين، خاصة أنهما يعملان لصالح أجندة واحدة وأهداف محددة يتم رسمها جانب طهران والتنظيم الدولي للإخوان، لذلك فإن اللقاء ليس غريباً ولا صادماً كما اعتبره البعض، لكنه ضمن سلسلة من التفاهمات تحدث بين الطرفين وتستهدف تمديد الصراع وتعميق الأزمة في البلاد لصالح الأجندة الإيرانية والإخوانية أيضاً.

ويؤكد السياسي اليمني أنّ إيران تسعى لإفشال كافة مبادرات السلام التي يتم طرحها من جانب القوى الدولية والإقليمية لإنهاء حالة الحرب والصراعات الممتدة في البلاد على مدار أكثر من عقد من الزمن، مشيراً إلى أنها تأمر مليشيا الحوثي بتكثيف العمليات العسكرية، سواء في الداخل اليمني أو التي تستهدف الأشقاء في السعودية، من أجل نسف هذه الجهود وإبقاء الوضع على ما هو عليه، وبالنظر نجد أن المستفيد الوحيد من استمرار حالة الصراع هي إيران وميلشياتها والقوى المتحالفة معها.

إيران.. كلمة السر

ويقول الباحث السياسي اليمني، ماجد الداعري، إنّ علاقات الحوثيين وحماس ليست جديدة وإنما امتداد بعلاقات إيران وكل أجنحتها بالمنطقة، سواء بحماس أو بعض حركات المقاومة الفلسطينية الأخرى، لكن الجديد في الأمر والمثير للجدل والامتعاض بالشارع اليمني والعربي من تكريم قيادي بحماس في اليمن لأحد أبرز قيادات الحوثيين، يتمثل في توقيت التكريم مع المذبحة التي ارتكبتها مليشيا الحوثي في قصفها لمحطة وقود بمأرب وتسببها بمقتل وإصابة العشرات، بينهم أطفال ونساء، في جريمة أثارت الصدمة لدى الشعب اليمني.

ويوضح الباحث اليمني في تصريح لـ"ليفانت"، أنّ الأهم في ذلك التكريم أيضاً حرص الحوثيين على استغلال الأجواء الاستعطافية لدى الشارع العربي والاهتمام الإعلامي بحماس بعد معركتها مؤخراً مع إسرائيل وانتشائها بضرب تل أبيب وأغلب المدن الإسرائيلية بصواريخ ذات قدرات عسكرية متطورة، ومحاولة الحوثيين توظيف ذلك الانتصار المفترض لحماس لصالح خطابهم الإعلامي المؤيد للمقاومة الفلسطينية.

وعبر "الداعري" عن اعتقاده بأنّ العلاقات بين الجانبين تقتصر على خطاب التأييد الإعلامي، وما يتعلق بأجندة الدعم الإيراني الجامع بين أذرع طهران بالمنطقة التي تحسن الحضور، واستثمار القضية الفلسطينية، لتلميع صورتها أمام الشعوب العربية.

لعبة المحور الإقليمي

من جانبه يقول أحمد جمعة، الباحث في الشأن الفلسطيني، إنّ مشكلة الفصائل الفلسطينية أنها تقحم القضية في لعبة المحاور الإقليمية لتحقيق مكاسب سياسية ومادية تدعم مصالح تلك الفصائل، سواء في غزة أو الضفة الغربية، وهو ما يهدّد بتهميش الدول العربية للقضية بسبب مواقف قادة الفصائل التي لا تمتلك الإرادة السياسية الحقيقية لإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة الوطنية الحقيقية.

ويضيف في تصريحات لـ"ليفانت": "تدرك حركة حماس أهمية علاقاتها مع إيران وتسعى للتقرب والتودد بشكل أكبر من طهران عبر تعزيز تحالفاتها مع كافة الفصائل المسلحة التي تتلقى دعماً إيرانياً مباشراً، وخاصة في لبنان وسوريا، وهو ما يضع حماس في المربع الإيراني المعادي للدولة العربية، والذي يسعى لتصدير ثورة الخميني إليها.

ويرى "جمعة" أنّ مراهنة حركة حماس على إيران تأتي بالتزامن مع تولي حكومة إسرائيلية جديدة يقودها اليميني الأكثر تطرفاً، نفتالي بينيت، وهو ما يدفع حماس للوقوف جنباً إلى جنب بجوار طهران للحصول على المزيد من المساعدات المالية والعسكرية التي تنقلها الحركة إلى عناصرها في غزة عبر طرق مختلفة.

المتاجرة بالقضية الفلسطينية

ويقول "جمعة": "إنّ الفصائل الفلسطينية، وتحديداً حركة حماس، حولت قضية فلسطين إلى ورقة سياسية تتلاعب بها الأطراف الإقليمية لخدمة مصالحها، حتى إن الحركة تعلن أنها ترحب بذلك ظناً منها أنّ هذه المقامرة بورقة القضية الفلسطينية ستكون عاملاً مساعداً لحل الأزمة، لكن الواقع يقول عكس ذلك".

ويشير إلى أنّ حماس حاولت تصدير خطاب إعلامي عقب الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، لتصور نفسها المنتصر الحقيقي في المعركة، إلا أنّ الواقع الفعلي على الأرض يقول عكس ذلك، كون غزة مدمرة وسط حصار إسرائيل خانق على القطاع، وتعنّت تل أبيب في فتح المعابر والسماح بدخول البضائع إلى غزة.

ويؤكد على ضرورة أن تنحّي القوى والفصائل الفلسطينية القضية جانباً وتبعدها عن لعبة المحاور الإقليمية كونها قضية عادلة لا يجب أن تقحم في صراعات فصائلية وحزبية ضيقة ستأخذ من قضية فلسطين الكثير، ما يهدد بتهميش القضية وعدم الالتفات لها بسبب النهج الذي تسير عليه الفصائل المسلحة في غزة.

مقاتلو الحوثي في صنعاء

"رئيسي" مُعاقب دولياً وبلا خبرة سياسية.. من سيحكم إيران؟

إبراهيم رئيسي

مرهف دويدري

لم تخطئ التوقعات حول الفائز بالانتخابات الرئاسة في إيران عما أفرزته النتائج التي أعلنها التلفزيون الرسمي الإيراني حيث فاز المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، بنسبة 61,95 بالمئة من الأصوات وفق النتائج النهائية التي أعلنت السبت، غداة اقتراع شهد أدنى نسبة مشاركة في استحقاق رئاسي في تاريخ إيران، ويواجه الرئيس الجديد الذي يتسلم منصبه في أغسطس، تحديات أساسية أبرزها سوء الوضع الاقتصادي العائد بشكل أساسي إلى العقوبات التي أعادت واشنطن فرضها على طهران بعد انسحابها الأحادي من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني عام 2018، ورغم انتمائه إلى تيار ينظر بعين الريبة إلى الدول الغربية، أكد رئيسي خلال حملته أولوية رفع العقوبات، وأنه سيلتزم بالاتفاق الدولي المبرم عام 2015.

وكان قد أطلق معارضون إيرانيون في الخارج خلال الأسابيع الماضية، دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من أجل مقاطعة الانتخابات الرئاسية التي أجريت الجمعة في إيران، وأتيح لمواطنيها في الخارج المشاركة فيها من خلال مراكز مخصصة، فيما نشر إيرانيون معارضون مقيمون في أستراليا والولايات المتحدة، أشرطة مصورة يتهمون فيها مواطنيهم المقيمين في الخارج والذين شاركوا في عمليات الاقتراع بأنهم "خونة" و"متواطئون".

مرشحو الرئاسة

وكان مجلس صيانة الدستور استبعد مرشحين بارزين لرئيسي، مثل الرئيس السابق لمجلس الشورى علي لاريجاني، ونائب رئيس البلاد إسحاق جهانغيري، ومحمود أحمدي نجاد الذي تولى الرئاسة بين العامين 2005 و2013، في خطوة لاقت انتقادات واسعة من الداخل وفُسرت على أنها رغبة من المرشد الأعلى في تمكين رئيسي من المنصب التنفيذي، وهذا ما يراه مراقبون فرصة جديدة لتصاعد الغضب.

"المجرم" المُعاقب دولياً رئيساً لإيران

استنكرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية، وصول إبراهيم رئيسي، لمنصب رئيس إيران، في انتخابات وصفتها بأنها "لم تكن حرة ولا نزيهة"، وقالت المنظمة إن انتخاب رئيسي "يثير مخاوف حقيقية بشأن حقوق الإنسان والمساءلة في البلاد"، وأشارت إلى أن رئيسي "كان عضوا في لجنة من أربعة أعضاء أمرت بإعدام آلاف السجناء السياسيين في 1988".

وتقول المنظمة إن رئيسي، خلال عمله لأكثر من 30 عاماً في الجهاز القضائي في إيران، وشارك في إعدامات "بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء"، حيث ووصفت هيومن رايتس ووتش تلك الإعدامات الجماعية بأنها "ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وهي من أبشع الجرائم في القانون الدولي"، ولم تعترف الحكومة الإيرانية بشأن تلك الإعدامات، ولم توضح أعداد من طالهم الأمر، وأكدت المنظمة أن "السلطات الإيرانية لا تزال حتى اليوم متكتمة حول مصير الضحايا والمكان الذي توجد فيه الجثث، وهو ما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية".

من جهتها، دعت منظمة العفو الدولية، للتحقيق مع الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وقالت إن "الانتخابات الإيرانية تمت في أجواء قمعية" واعتبرت المنظمة في بيان أن "واقع أن رئيسي وصل إلى الرئاسة بدلاً من إخضاعه للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية وجرائم قتل وإخفاء قسري وتعذيب، هو تذكير قاتم بأن الإفلات من العقاب يسود في إيران"، واتّهمت المنظمة أيضاً رئيسي بأنه "ترأس حملة قمع وحشية ضد حقوق الإنسان"، حين كان رئيساً للسلطة القضائية في السنتين الأخيرتين، مضيفة أن حملة القمع طالت "مئات المعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد أقليات مضطهدة اعتُقلوا بشكل تعسفي.

محادثات فيينا

من جهته، أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، ليور هايات، أن انتخاب المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي رئيساً لإيران "ينبغي أن يثير قلق المجتمع الدولي"، معتبراً أن الرئيس الجديد "ملتزم بالبرنامج النووي العسكري الإيراني الذي يتطور سريعاً، وانتخابه يكشف بوضوح النوايا الخبيثة لإيران وينبغي أن يثير قلقا كبيرا لدى المجتمع الدولي"، واعتبر أيضا أن إيران انتخبت "رئيسها الأكثر تطرفا" منذ قيام الثورة الإسلامية العام 1979، وكان قد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد يائير لبيد هذا الأسبوع "علينا أن نستعد سريعا لعودة إلى الاتفاق حول النووي الإيراني"، مؤكدا أن "إسرائيل ستقوم بكل ما تستطيعه لمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية".

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، أن انتخاب الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي بمثابة جرس إنذار للدول الكبرى، مشدداً على أن الشعب الإيراني لم ينتخبه، في إشارة إلى نسبة الإقبال المتدنية التي شهدتها الانتخابات الرئاسية في البلاد، وأضاف:" خامنئي انتخبه وليس الشعب الإيراني، لقد اختار هذا الشخص سيء السمعة بنظر الشعب الإيراني والعالم أجمع لدوره في لجان الموت التي قامت بإعدام معارضين للنظام قبل سنوات"، كما اعتبر أن انتخاب رئيسي يشكل "آخر نداء للعالم للاستيقاظ" وتجنب إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران. وقال في إفادة للحكومة إن على القوى العالمية إعادة النظر في المحادثات بشأن أي اتفاق نووي جديد مع طهران بعد انتخاب رئيسي.

فيما أعربت الولايات المتحدة، عن أسفها لأن الإيرانيين لم يتمكنوا من المشاركة في "عملية انتخابية حرة ونزيهة" في الانتخابات الرئاسية التي شهدتها إيران، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إن "الإيرانيين حرموا من حقهم في اختيار قادتهم في عملية انتخابية حرة ونزيهة"، وأضاف المتحدث أن الولايات المتحدة سوف تواصل المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني والعمل إلى جانب حلفائها وشركائها في هذا الصدد.

بعد انتخاب رئيسي.. هل بات الحرس الثوري الحاكم الفعلي؟

تكهن الكثيرون بأن رئيسي سيتم ترقيته كخليفة محتمل لخامنئي البالغ من العمر 82 عاماً، لكن خامنئي وآخرين قد يرونه مجرد نائب مخلص يمهد الطريق للتغييرات الكبيرة التي يمكن أن تعزز حظوظ نجل المرشد "مجتبى" الذي يتمتع بدعم كبير من الحرس الثوري الإيراني الذي يمثل القوة العسكرية الضاربة داخل إيران والذراع الخارجية لزعزعة استقرار الشرق الأوسط، في أفضل الحالات ما قد يفكر فيه خامنئي هو إصلاحات هيكلية لوضع الأساس لخلافته، والتغييرات التي من شأنها أن تقلل الاحتكاك في النظام وتضعه على أساس أكثر استقرارًا"، وربما من بين الأفكار التي يجري النظر فيها، قد يكون التخلص من منصب رئيس منتخب شعبياً يتمتع بمكانة وطنية، والذي يمكنه تحدي المرشد الأعلى.

وتحدثت صحيفة الإندبندنت البريطانية، عن دلائل أن المؤسسة الأمنية المتزايدة قوتها في البلاد كانت تهيئ رئيسي، المشرف على إعدام آلاف في 1988، ليصبح رئيساً للبلاد، وفق اتهامات منظمات حقوقية، وكان رئيسي، قاضياً غامضاً نسبياً عيّنه خامنئي، كرئيس لمؤسسة دينية مهمة في مدينة مشهد لكن ذات يوم في مايو 2016، قام اثنان من كبار مسؤولي الأمن في النظام بزيارته، فيما لم يتم الكشف عن كثير من المعلومات حول ما حدث في ذلك الاجتماع، بين رئيسي، الذي أصبح رئيساً لإيران، واللواء محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري آنذاك، وقاسم سليماني، قائد فيلق القدس الذي قُتل في غارة أميركية في مطلع 2020، لكن الصور أظهرت الرجلين العسكريين يرتديان الزي المدني وينحنيان أمام رئيسي الذي كان يرتدي عمامة سوداء، والذي كان في ذلك الوقت رئيسًا لمؤسسة الإمام الرضا، هي إحدى المؤسسات الدينية التي تمتلك شركات ضخمة في إيران.

ويرى مراقبون أن رئيسي هو أقل رئيس من ناحية الخبرة السياسية شهدته البلاد على الإطلاق، حيث كان الآخرين لديهم نوع من الهوية السياسية المستقلة، لكن رئيسي ليس لديه شيء، ليس لديه كاريزما، ولا حتى متحدثًا جيدًا، سيكون دمية في يد الحرس الثوري والمرشد الأعلى، الذين يريدون تنفيذ خططهم من خلاله"، وبشكل عام خبرة الرئيس الجديد قليلة جدًا في السياسة الخارجية، وتقريباً لا يتمتع بخبرة حقيقية في الإدارة الاقتصادية الفعالة، وترشحه للرئاسة كان حدثًا غريبًا للغاية، لأن رئيس مؤسسة الإمام الرضا هو منصب ديني مهم ولكنه ليس منصبًا سياسياً، كل هذا أثار تساؤلات حول رئيسي وأوراق اعتماده وما يعنيه انتخابه لإيران وعلاقاتها مع بقية العالم.

القمة الأمريكية الروسية.. هل سيبيع الديمقراطيون سوريا ثانيةً؟

نور مارتيني

يترقّب العالم بفضول جديد ما ستسفر عنه القمة المرتقبة بين بوتين وبايدن، فالكثير من الملفات العالقة، تترنّح أمام تكهّنات الرأي العام، وتحليلات محلّلين سياسيين وعسكريين، فيما تغيب حسابات السياسات الدولية، والتي يعرف الجميع أن لا ثوابت فيها، فخصم اليوم قد يصبح صديق الغد في حسابات المصالح!

السوريون الذين باتت ملفاتهم موزّعة على أركان الأرض الأربعة، هم الأكثر ترقّباً لما ستكشف عنه الأيام القادمة، فبعد ستة أشهر من وصول الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ما زالت مواقفه هلامية وغير واضحة تجاه الكثير من القضايا الساخنة، التي تمسّ السوريين، والتي لا يقع في مقدّمتها ملف القرارات المتعلقة بلجوء السوريين إلى أمريكا، في حال من الأحوال!

فالرئيس "بايدن" استهلّ حقبته الرئاسية بإلغاء قرارات "ترامب" بهذا الخصوص، ولكن وحتى اللحظة لم تتضح معالم المفاوضات المتعلّقة بملف إيران النووي، وما إذا كانت هناك صفقة تتمّ دراستها على حساب دماء السوريين، في حين خفتت وتيرة المطالبة بالسجناء الأمريكيين المحتجزين لدى النظام السوري، وعلى رأسهم الصحفي الأمريكي "أوستن تايس".

الاتفاق الروسي - التركي واحد من الملفات العصيبة التي تواجهها الولايات المتحدة، التي بدأت شيئاً فشيئاً تنسحب من المنطقة، تاركةً وراءها فراغاً بدأت تشغله الميليشيات الإيرانية، والتي لطالما سوّقت روسيا أنّها جاءت للجمها، غير أن واقع الحال يظهر غير ذلك. القمة

منطقتا شمال وشرق الفرات تنتظران ما سيسفر عنه اللقاء، وهما اللتان دفعتا ثمن الاتفاق النفطي الصيف الماضي، وقد تدفعان لاحقاً ثمن الانسحاب الأمريكي منه، من خلال اغتيالات رؤساء العشائر التي أشعلت الشارع، وعودة داعش للتمدّد مستغلاً جائحة كورونا، في وقت يتواصل فيه تمدّد الميليشيات الإيرانية.

وفوق هذا وذاك، تبقى ملفات إدلب وضمان سلامة سكانها، والانتهاكات التركية في الشمال السوري سواء عن طريق ميليشيات ممولّة من قبل أنقرة أو سياسات تركيا المائية الجائرة في المنطقة. زد عليها الانتقال السلمي الذي طالب المجتمع الدولي النظام السوري بتنفيذه مراراً، غير أن روسيا ومن خلال دعم مطلق للنظام، ونفوذ تمتلكه عبر حق الفيتو في مجلس الأمن، لطالما مكّنت النظام من التملّص من هذا الاستحقاق، بل وشاركته مشاريع التهجير والإبادة وجرائم الإبادة الجماعية، باستخدام الكيماوي، دون أن تعبأ بكلّ هذه المطالب!

القمة الأمريكية الروسية المرتقبة، قد تخرج بأجوبة لكلّ هذه الملفات، وستوضح فيما إذا كان السوريون سيعيشون فصلاً جديداً من حقبة أوباما، أو أنّ الرأي العام الأمريكي بات واعياً لما تسبّبت به تلك الحقبة من مآس للسوريين.

عقوبات قيصر.. هل مضى زمنها؟

بعد أن استبشر السوريون خيراً قبل عام من الآن، حين أعلنت الإدارة الأمريكية عن دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ، في حزيران/ يونيو 2020، بعد أن تمّ إقراره من قبل الكونغرس الأمريكي، يبدو أن عقارب الزمن بدأت العودة إلى ما قبله

وكان الممثّل الأمريكي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري قد قال في مطلع شهر أيار/ مايو 2020 أنّ "الإدارة الأمريكية ستبدأ في حزيران/ يونيو المقبل باستخدام قانون قيصر الذي يخوّلها ملاحقة عدد كبير من المجرمين يقدمون المساعدة للنظام السوري لقمع شعبه" وقال "نعتزم استخدام هذا القانون بقوة ضد الحكومة السورية وضد أولئك الذين يدعمونها".

من وقفة احتجاجية على اغلاق معبر باب الهوى

ضحايا التعذيب السوريين يدلون بشهاداتهم أمام مجلس الشيوخ

وجاء في نصّ الرسالة: "نحن قلقون من أن إدارتكم تفشل في تطبيق قانون العقوبات الأميركية بحق أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، الذي قتل نصف مليون شخص، كجزء من التنازلات المقدمة لإيران للعودة إلى الاتفاق النووي الفاشل".

كما وجّه النوّاب تساؤلات، حول عدم فرض الإدارة أي عقوبات مرتبطة بـ"قانون قيصر" الذي أقره الكونغرس نهاية 2019، وبدأت الإدارة بتنفيذه منتصف العام الماضي، فكتبوا: "هل ترفض إدارة بايدن فرض العقوبات على أخطر منتهكي حقوق الإنسان بشار الأسد، في تنازل للإيرانيين كي يعودوا للاتفاق النووي؟".

في حين أزالت وزارة الخزانة الأمريكية، شركتين لرجل الأعمال السوري سامر فوز المعروف بقربه من النظام من قوائم العقوبات، مع إضافة معلومات شخصية جديدة مرتبطة بشقيقيه عامر و حسين فوز المعاقبَين سابقًا. القمة

والشركتان هما، "ASM الدولية للتجارة العامة" العائدة لسامر فوز في دولة الإمارات، و"SILVER PINE" العائدة لشقيقه حسين فوز في الإمارات، بحسب ما ورد في بيان للوزارة الخميس 10 من حزيران. ويُظهر البيان أن عامر وحسين فوز يحملان الجنسية التركية إلى جانب جنسيتهما السورية، ويتضمن عنوانيهما في مدينة إسكندرون بولاية هاتاي جنوبي تركيا، وأرقامهما الوطنية وأرقام جوازات السفر.

في سوريا.. برنامج للنفط مقابل الغذاء

قبيل القمة المرتقبة، أشارت مصادر مطّلعة إلى مقايضة جديدة، قضت بمنح روسيا الاستثمار في نفط شمال شرقي سوريا، الخاضع لسيطرة الإدارة الذاتية، مقابل سماح الروس بفتح معابر إنسانية لدخول المساعدات.

حيث ربطت مصادر محلية، قرار واشنطن سحب ترخيص شركة "دلتا كريسنت إنرجي" العاملة في حقول نفط شرق سوريا، بإقناع موسكو بفتح معابر إنسانية.

وأشارت إلى أنّ "هناك تعاقدات حدثت بالفعل في فترة التسعينات، تسمح للروس بالعمل في حقول النفط بمنطقة شرق الفرات، وأن الشركة الأميركية تتخوف من المقاضاة لكونها تعمل في منطقة استثمارات روسية، وهو ما لا تريده إدارة الرئيس (الأميركي) جو بايدن".

وكانت إدارة بايدن قد أصدرت قرار استثناء شركة "دلتا كريسنت إنرجي" الأميركية من العقوبات المفروضة على سوريا، بالتزامن مع رغبة واشنطن في تمديد التفويض لدخول المساعدات الإنسانية عبر بوابة اليعربية بين شرق الفرات والعراق، علماً بأن روسيا كانت وافقت سابقاً على معبر واحد للمساعدات العابرة للحدود.

في حين قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية قبل أيام: "لا تعلّق حكومة الولايات المتحدة على ما إذا كانت الشركات الخاصة لديها تصريحات بالعمل أو تراخيص، لذلك نطلب إرسال الاستفسارات إليهم. بيد أنني يمكن أن أوكد لك بمعنى أوسع، كما فعلت مع شركائنا في شمال شرقي سوريا، أن لدينا وجوداً عسكرياً هناك يركز حصراً على محاربة (داعش). قواتنا ليست هناك لأي سبب آخر. إنهم ليسوا هناك لحماية النفط، ولا لاستغلال الموارد النفطية. النفط السوري ملك للشعب السوري، ونحن لا نمتلك أياً من هذه الموارد، ولا نتحكم بها أو نديرها، وليست لدينا أي رغبة في ذلك".

المعابر الإنسانية ومصير إدلب

نجحت روسيا والنظام السوري في حشر معارضي النظام السوري في إدلب الواقعة في الشمال، والتي تحوي قرابة 5 ملايين شخص بينهم من تبقى من أبناء المحافظة التي هدّمت مدنها وقراها على رؤوس ساكنيها على مدى زهاء 10 سنوات، وآخرون جيء بهم في صفقات قيل عنها أنها تسوية، واقتلعوا من مدنهم وقراهم بعد ما ذاقوا الويل من قتل وحصار وتجويع.

أفلحت روسيا العام الماضي في حصر المساعدات الإنسانية الموجّهة للسورين، بمعبر باب الهوى، بعد أن كان المقترح الموضوع أمام مجلس الأمن يقضي بزيادة عدد المعابر بدلاً من إنقاصه!

معبر باب الهوى

وقبيل القمة، قامت مندوبة أميركا في مجلس الأمن، ليندا توماس - غرينفيلد، بجولة على الحدود السورية - التركية لهذا الغرض، في وقت بعث فيه القيمون على لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس رسالة إلى بلينكن لحثه على الضغط على موسكو، جاء فيها: "حملة روسيا للقضاء على إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هي جزء من جهد أكبر للحفاظ على الوصول إلى شرق البحر المتوسط، وتشجيع المجتمع الدولي على إعادة تأهيل نظام الأسد، وفتح الباب أمام تمويل إعادة الإعمار الذي من شأنه ترسيخ نظام الأسد في السلطة، وتأمينه موطئ قدم استراتيجياً لروسيا".

كما كشف مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، جيك سوليفان، عن أن بايدن سيبحث القضايا المتعلقة بسوريا مع بوتين، وقال: "ستكون سوريا على جدول الأعمال؛ موقفنا من قضية وصول المساعدات الإنسانية واضح جداً"، وتابع: "نعتقد أنه يجب أن يكون هناك ممرات إنسانية في سوريا لوصول المساعدات وإنقاذ الأرواح، وهذا بالتأكيد سيناقشه الرئيسان".

وبانتظار نتائج القمة التي قد توضّح مصير إدلب، يراقب الجميع الوضع حابسين أنفاسهم، حيث أنّ الحديث عن نية روسيا إغلاق معبر باب الهوى حمّال أوجه، فإما أن تصبح مناطق الشمال السوري خاضعة بشكل كامل للسيطرة التركية، أو أن يكون القرار قد اتّخذ بإعادتها للأسد، وهما خياران لا يقلّ أحدهما سوءاً عن الآخر، على أيّ حال.

وسط كلّ هذه الملفّات، يجد السوري الذي يعاني الأمرّين نفسه حائراً، بين سياسات لجوء قاسية تجبره على البقاء، وأوضاع اقتصادية بالغة البؤس تحرمه شعور المواطنة في أرضه، وبين هذا وذاك ثمّة مئات مليارات الدولارات تسقط في جيوب لصوص، همّهم أن يبقى الوضع على ما هو عليه!

ما يخصّ فدرلة سوريا.. أسئلة لحك الذهن والتاريخ

غسان المفلح

مرت الحركة الكردية السورية بثلاث مراحل: الأولى هي المرحلة الممتدة منذ تأسيس أول حركة كردية في منتصف الخمسينيات 1957 وحتى عام 2003، كما إن هنالك حراك سابق، مثل جمعية خوبيون، في النصف الأول من القرن العشرين. كانت الحركة الكردية تنشط وتتوسع في مناطق التواجد الكردي، كجزر مبعثرة بين الجزيرة وعفرين، غير معنية بإيصال صوتها للمواطن السوري غير الكردي، هذا بشكل عام، رغم أننا شهدنا خلالها ميلاد أكثر من عشرين حزب كردي سوري بدون مبالغة، كان معظم تركيزها على الحقوق الثقافية وحقوق المواطنة. المرحلة الثانية، منذ عام 2003 وتأسيس إقليم كردستان العراق دستورياً حتى عام 2011، تاريخ انطلاق الثورة السورية، حيث ظهر لأول مرة بدايات التفكير الكردي بالمنطقة الممتدة من نهر الخابور إلى عفرين، وأول من طرح الأمر الصديق فؤاد عليكو، حيث كان مسؤولاً في حزب يكيتي الكردي السوري. طالب الأستاذ فؤاد بمر أو كريدور بين المناطق الثلاث الرئيسة للتواجد الكردي الرئيسي في القامشلي وقسم من ريفه، وعفرين وكوباني. يشبه الكريدور الذي طرح بين غزة والضفة في فلسطين، خلال هاتين المرحلتين كان حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري، الذي تشكل لاحقاً، يهتم بالوطن وهو كردستان تركيا. ويرسل المقاتلين من كرد سوريا إلى تركيا بوصف الوطن الكردي هناك للقتال بدعم من النظام السوري منذ منتصف الثمانينيات. ويرفض أي عمل كردي داخل سوريا لا يتأقلم مع هذا التوجه، معتبراً النظام السوري حليفاً استراتيجياً. كانت معظم الأحزاب الكردية السورية واليسار السوري يخاف من أية علاقة مع هذا الحزب لكونه حليفاً للأسد.

المرحلة الثالثة، هي مرحلة ما بعد انطلاق الثورة. حيث استولى حزب العمال بقوة السلاح على كامل مساحة التواجد الكردي بدعم من الأسد وبأسلحة أسدية وبالضد من الثورة السورية، قبل أن يتوسع لمناطق كثيرة شملت الجزيرة السورية كلها، بدعم أمريكي مباشر وتحت العلم الأمريكي وقوات التحالف. وتحت عنوان الحرب على داعش أيضاً، بعد استيلاء قنديل على شرق سوريا ومنبج وغيرها، غرب سوريا. بدأنا نلحظ تغيراً في الخارطة الكردستانية عند النشطاء الكرد، بناء على المعطى الاحتلالي الجديد، حيث إننا بدأنا نتحدث عن أن كل المنطقة المحاذية للحدود مع تركيا هي منطقة كردية، من نهر الخابور حتى لواء إسكندرون. بعض الأطراف الكردية اعتبرت منبج أيضاً ضمن الخارطة الجديدة. الخارطة المحاذية مع اختلاف بعمقها داخل سوريا، بين خارطة وأخرى وبين ناشط وآخر.

قلت لأحد الأصدقاء الكرد طالما هذه المنطقة كلها كردية، لماذا ترفضون الاحتلال التركي لها؟ العكس هذا يصب في مصلحة توحيد كردستان الشمالية مع الجنوبية، تحت سلطة نظام ديمقراطي علماني في تركيا، وتتوحد الأحزاب الكردية مع حزب الشعوب الديمقراطي في تركيا، نظام علماني ديمقراطي بالمعنى النسبي للكلمة قياساً بنظام الأسد، إضافة إلى أنه تحت الرقابة الأوروبية مباشرة؟ أيضا يضاف أن الحركة الكردية عموماً، والقنديلية خصوصاً، الآن، تعتبر العرب السوريين مستعمرين، ما هو الفرق بين الاستعمار العربي السوري والاستعمار التركي؟ إضافة إلى أن كرد كردستان الشمالية باتوا خارج المعادلة القنديلية في سوريا، لسببين:

الأول، تقدم الوضع التركي بكافة المجالات، والثاني إن معادلة السلاح لم تعد مطروحة لدى فاعلي كرد تركيا رغم قمع النظام التركي لحزب الشعوب، الذي يعتبره كرد قنديل وكرد سوريا ممثلاً لكرد تركيا في الداخل. وتتهمه السلطة التركية بأنه الجناح السياسي لقنديل. من جهة أخرى، المنطقة محتلة ومحتلة، لا فرق إذا بين احتلال تركي أو عربي سوري أو أمريكي، الفروق طبعاً نسبية. أليس من الأفضل أن تنضم الخارطة الجديدة للخارطة القديمة في تركيا؟ إلا إذا كانت قنديل ما تزال ترى أن ساحة كرد سوريا هي قاعدة عسكرية للنضال المسلّح ضد تركيا؟ في هذه الحالة نعود إلى المربع الأول الأوجلاني: الوطن هو في تركيا وسوريا قاعدة لوجستية للنضال المسلح.

قبل أن أنتقل لعرض وجهات نظر لبعض الناشطين والكتاب في قضية الفدرلة وحق تقرير المصير، لابد من الوقوف لحظة عند خطاب الكراهية المنتشر بين العرب والكرد، من يتحمل مسؤوليته؟ تاريخياً هنالك خلافات داخل المعارضة السورية التقليدية حول

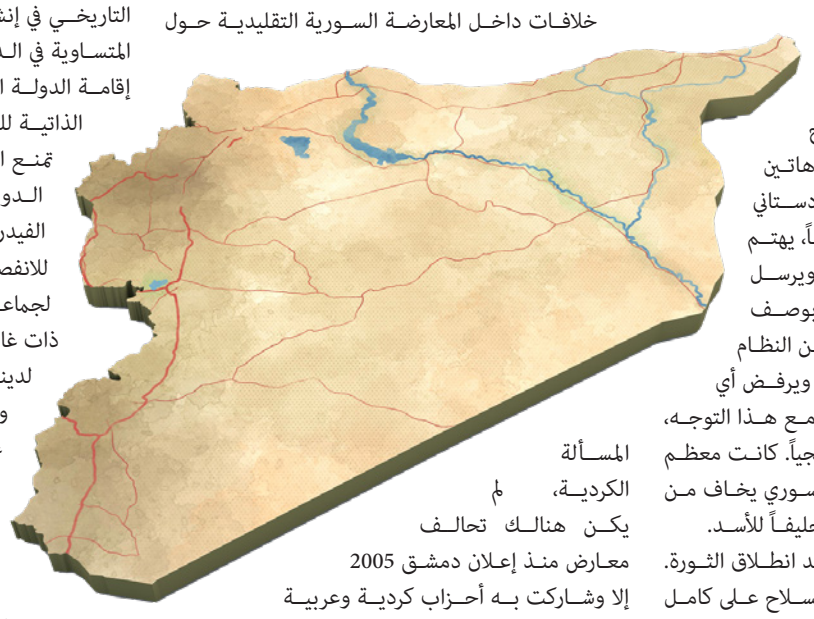

المسألة الكردية، لم يكن هنالك تحالف معارض منذ إعلان دمشق 2005 إلا وشاركت به أحزاب كردية وعربية وآشورية. وبقيت قيادة قنديل وفرعها السوري من حصة الأسدية. حتى أتت الثورة السورية. منذ اللحظة الأولى قررت قيادة قنديل بناء العداء للثورة السورية. سلحها الأسد بناء على ذلك. اجتاحت المناطق الكردية ومنعت التظاهرات ضد الأسد، بالحديد والنار والاعتقالات. هذا لا يعني بالمقابل أن المعارضة السورية كانت تتعامل مع الملف الكردي السوري، كما يجب التعامل معه، بوصفه قضية شعب يحق له ما يحق لغيره من شعوب المنطقة. ما لعبت دوراً في تأجيج الكراهية المستعرة. كل هذا يتحمل مسؤوليته نظام الأسد بالتأكيد. لكن لا يمكن التغاضي عن ممارسات بعض أطراف المعارضة الموالية لتركيا، وكما لا يمكننا مجاملة قسد وقيادة قنديل. لهذا كان الأجدى فصل القضية الكردية السورية عن قيادة قنديل. فصل المعارضة السورية الموالية لتركيا عن أنها تمثل كل العرب السوريين وغيرهم أيضاً. لا يمكن إذا كنا نريد تجاوز هذه المحنة أن ننظر لكلا الطرفين، وليس لطرف واحد. الفدرلة على الطريقة السويسرية هي الحل الناجع في سوريا، أما تطبيق تجربة كردستان العراق على سوريا، فهو أمر غير واقعي وغير تاريخي. من جهة أخرى، يحتاج الأمر كي نفرد له مادة خاصة تتعلّق بالتواجد الأمريكي وكيفية التعاطي معه. بطريقة لا تؤثر على أحقية شعبنا الكردي في الحصول على حقوقه. الموضوع الكردي كأي موضوع سوري آخر مرتبط بسقوط الأسد. على قسد مراجعة موقفها من نظام الأسد، وعلى المعارضة السورية أن تراجع مواقفها من القضية الكردية السورية، وألا تكون واجهة لتركيا في هذه القضية. هنالك نقطة أخيرة بحاجة لنقاش جمعي، تتعلق بما تم ويتم طرحه حول اللامركزية السياسية للفدرلة. الحديث عن لامركزية سياسية له معنى واحد في سوريا، هذا المعنى مؤسس على خارطة واحدة، هي من الخابور وحتى لواء إسكندرون. هذا الطرح أعتقد فيه من الخفة السياسية والتاريخية الكثير.

الأستاذ رياض دردار رئيس مجلس سوريا الديمقراطي:

كل الكرد يرون أن لهم حقاً في تقرير المصير، والمنصفون يرون لهم ذلك أيضاً. القضية الكردية قضية شعب تم تجزئة أرضه بين دول أربع، لأسباب استعمارية رغم أن أرض كردستان وما عليها من سكان أسبق في التسمية من أسماء الدول المنشأة بعد التقسيم. مع ذلك ومنذ مائة عام لم يتوقف الكرد عن المطالبة بحقهم التاريخي في إنشاء دولة قومية. حقهم في المشاركة المتساوية في الدول الناشئة، كلما ضاقت عليهم دعوة إقامة الدولة الواحدة. من هنا جاء مفهوم الإدارة الذاتية للمناطق الكردية على أسس فيدرالية تمنع الانسلاخ مما تم ترسيخه في التصنيف الدولي واعترافات الأمم ببعضها.

الفيدرالية ليست مشروع تقسيم ولا تأهيل للانفصال في سوريا. هي مطالبة بإدارة لجماعات مشتركة في المناطق السورية بسمة ذات غالبية ما من انتماء سكان تلك المنطقة. لدينا غالبية كردية في شمال شرق سوريا، وغالبية درزية في الجنوب، وغالبية علوية في الساحل، وكان يمكن دمج مصالح الغالبية في بعض المناطق للتعبير عن حقوقهم دون تضييق من الأكثرية السكانية في كافة أنحاء البلاد ودون استغلال السلطة الحاكمة لهذه الأقليات وفرض وجودهم بغاية التسلّط والتغوّل وباسم الوطنية الكاذبة، التي هي مجرد لفظ لا مضمون له في الحكم المتسلط، كما حدث في سوريا والعراق وفي إيران وتركيا.

لم يلقَ اسم الفيدرالية قبولاً في مجريات الحل للصراع الدائر في سوريا، لقيت تجربة التسمية في شمال شرق سوريا اعتراضا من النخب ومن المعارضة التي تقود مسار الصراع وتقيم في حضن دولة معادية للمشروع الكردي وترفض أي تواجد للكرد السوريين، كما ترفض أي تسمية للإدارة الذاتية، لذلك جرى الانتقال إلى مفهوم اللامركزية الديمقراطية، وربط الديمقراطية باللامركزية بغاية أن يكون نظام الإدارة غير معتمد على الهوية وصراع الهويات، بل على التنافس السياسي والقائم على برامج حزبية تؤهل الفائزين لقيادة المسار وفق برنامج سياسي اقتصادي..

الصحفي عمر كوجري- رئيس تحرير صحيفة كردستان الناطقة باسم اتحاد الصحفيين الكرد السوريين:

السؤال: كيف يمكن ترجمة حق تقرير المصير سورياً؟ وكيف يمكن ترجمة الفدرلة وفقاً للمعطيات القائمة على الأرض؟

بعد هذه المقتلة المرعبة التي طالت واستطالت أرى أنه من الصعب جداً العودة إلى نظام المركزية، والحكم من المركز، والاستفراد بالحكم لسنوات وسنوات، لهذا أتوقع أن سوريا المستقبل من دون آل الأسد والبعث متوجهة إلى تقرير المصير ليس كمبدأ، بل واقع يجب أن يكون، وإلا الحزن السوري سيدوم لعقود أكثر.

حينما يكون هناك مناخ لتطبيق تقرير المصير، ستأتي الفيدرالية لاحقاً، وسيقوم الشعب السوري وقتها بالتأسيس لأي نظام يضعف المركز، ويقوّي الأفرع أو التجمعات التي تصلح أن يطبق عليها وفيها نظام الفيدرالية. وأعتقد أنّ سوريا بمكوناتها وتوزعها الجغرافي والإثني المتقارب على بعضه مكان ملائم جداً لتطبيق فيدرالية المحافظات بشكل سلس، ودون إراقة دماء أكثر. الغريب أنّ السوريين لا يرون في الفيدرالية إلا إنهاء سوريا ككيان سياسي وأمني ومجتمعي، وهذا عين الخطأ. الفيدرالية طبقت في أرقى الدول المتحضرة وفازت بالنجاح الباهر. بعضهم يتحججون بعدم نجاح الفيدرالية كون سوريا ليس بلداً كبيراً كالولايات المتحدة أو ألمانيا، في حين أن سويسرا بلد صغير، ويطبق الفيدرالية منذ القرن التاسع عشر إلى خلق «معادلة سحرية» للفيدرالية لمراعاة التنوع الاجتماعي والديني واللغوي واحترام خصوصيات كل أقلية. الحديث عن اللامركزية الإدارية وغيرها من المصطلحات غير مفيد البتة للسوريين، الحل الأنفع للسوريين هو تطبيق نظام الفيدرالية، ولا يتخذ المركز وقتها غير الصفة أو الرمزية السيادية، ويكون الواجهة العالمية للبلد. بالمختصر، الفيدرالية هي الواجهة الرئيسة من أجل عدم تقسيم البلاد، وتدمير البنية المجتمعية في سوريا بشكل عام.

المحامي والناشط السياسي والحقوقي فيصل بدر:

يمكن الاشتغال سوريا، على هذا الهدف، وهو أمر ليس بمستحيل إذا ما توفرت الرغبة لدى الأطراف في تجاوز ذهنية التفرد وفرض لون معين على البلاد، من نافل القول إن عدم مراعاة حقوق ورغبات المكونات القومية سيشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة.

أما فيما يتعلق بهواجس تداخل المكونات التي يثيرها معارضو الفيدرالية، فيمكن تخفيف آثارها من خلال إعادة تشكيل التقسيمات الإدارية. حيث تراعي رغبات السكان لأبعد قدر ممكن، لامتصاص أي احتقانات ومواجهات، ويمكن الاستفادة من تجربة الكانتونات السويسرية التي تضم كافة مكونات الاتحاد السويسري، حسب رغبات السكان وانتماءاتهم القومية، متجاوزة الجغرافية المتصلة التي يتخذها معارضو الفيدرالية في سوريا، كحجة لاستحالتها طالما أننا سنؤسس لدولة تكون حقوق المواطنة المتساوية مقدسة فيها، خاصة للحقوق المتماسة مع الفدرلة لجهة حق التنقل والتملك والسكن، ولن ننسى أننا نعيش في عالم رقمي وحكومات إلكترونية تدير النسبة الكبرى من شؤون مواطنيها عبرها عالم تشكل الدول الفيدرالية نسبة ٢٥% من دوله.

لإنجاح التجربة لابد من إلغاء كافة المشاريع ذات الخلفية العنصرية، التي نفذتها النظم المتوالية على البلاد، ولاحقا ما قام به النظام وسلطات الأمر الواقع بعد ٢٠١١، والتي استهدفت تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد. تبقى الضمانة الأساسية لاستمرار أي تجربة وتطويرها هي حسن التنفيذ والالتزام.

حظر "الذئاب الرمادية".. قطع الأذرع التركية في العمق الأوروبي

تشهد العلاقات التركية الأوروبية توترات عديدة ممتدة من الخلاف حول شرق المتوسط إلى دعم جماعات متطرفة داخل الدول الأوروبية سواء أكان الدعم على أساس ديني كدعم تنظيم الإخوان المسلمين مع تعدد التسميات التي يعمل التنظيم تحت ستارتها، أو الدعم القومي المتمثل بتنظيم "الذئاب الرمادية" المتمددة بالمجتمع الأوروبي دون مقرات واضحة أو كيانات ثابتة، حيث يعيش هذا التنظيم بطريقة متحولة بين الاقتصاد والسياسة لاختراق النظام الأوروبي المنفتح، ولعل الأيام القليلة المقبلة ستشهد تصاعداً غير مسبوق للأزمة الممتدة بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية بسبب نشاطها في دعم الإرهاب وإيواء عناصره، خاصة بعد قرار البرلمان الأوروبي الذي صدر، بإدراج حركة الذئاب الرمادية التركية على قوائم التنظيمات الإرهابية.

وكان قد أقر البرلمان الأوروبي، تقريراً يوصي بوضع تنظيم "الذئاب الرمادية" القومي التركي المتطرف على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية وذلك بعد 8 أشهر من حظره في فرنسا، وجاء في التقرير الذي قدمه العضو الإسباني في البرلمان الأوروبي عن الحزب الاشتراكي ناتشو سانشيز أمور في 19 مايو 2021 أنه بالنسبة إلى الحكومة التركية يجب سحق أي انتقاد بكل الوسائل، وأن يكون لجالية أجنبية تأثير في أوروبا فهو أمر طبيعي ومشروع، لكن المشكلة هي في أن جزءاً من هذه الجالية يتصرف سياسياً بأوامر تأتي مباشرة من أنقرة.

وكانت الحكومة الفرنسية قد حلت منظمة "الذئاب الرمادية" في فرنسا مطلع شهر نوفمبر 2020بدعوى أنها تثير التمييز والكراهية وضالعة في أعمال عنف، وقد رحب الطلب المقدم إلى البرلمان الألماني بالتصرف الفرنسي مع المنظمة وربط ذلك بالأمل في أن تتبع دول أخرى النموذج الفرنسي".وترافق حادث تشويه النصب وحظر "الذئاب الرمادية" مع توترات حادة في فرنسا بين الجاليتين الأرمنية والتركية حول النزاع في ناغورني قره باغ. وصفت أنقرة الخطوة الفرنسية بأنها استفزاز توعّدت تركيا بـ"رد حازم" على الخطوة الفرنسية.

تعتبر منظمة الذئاب الرمادية، الجناح العسكري لحزب الحركة القومية اليميني المتطرّف بشكل غير رسمي، وشريك وحليف حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، وحُظرت منظمة "الذئاب الرمادية" في فرنسا مطلع شهر نوفمبر 2020 بدعوى أنها تثير التمييز والكراهية وضالعة في أعمال عنف، وقد رحب الطلب المقدم إلى البرلمان الألماني بالتصرف الفرنسي مع المنظمة وربط ذلك بالأمل في أن تتبع دول أخرى النموذج الفرنسي، وكان قد ترافق حادث تشويه النصب وحظر "الذئاب الرمادية" مع توترات حادة في فرنسا بين الجاليتين الأرمنية والتركية بشأن النزاع في ناغورنو كاراباخ وصفت أنقرة الخطوة الفرنسية بأنها استفزاز توعّدت تركيا بـ"رد حازم" على الخطوة الفرنسية.

وتُمثل المنظمة مصدر تهديد لدول أوروبا من الداخل، فهي تعمل بشكل منظم داخل دول أوروبا، ومن المرجح أن يكون التنظيم المتطرف أوجد شبكة عمل مترابطة بين عواصم أوروبا، تتحالف مع اليمين المتطرف والنازية، حيث كشف تقرير الاستخبارات الألمانية عن وجود أكثر من 11 ألف تركي من أعضاء المنظمة ينتمون إلى اليمين المتطرف فقط في ألمانيا.

وجاء في التقرير الذي قدمه العضو الإسباني في البرلمان الأوروبي عن الحزب الاشتراكي ناتشو سانشيز أمور في 19 مايو 2021 أنه بالنسبة إلى الحكومة التركية يجب سحق أي انتقاد بكل الوسائل، وأن يكون لجالية أجنبية تأثير في أوروبا فهو أمر طبيعي ومشروع، لكن المشكلة هي في أن جزءاً من هذه الجالية يتصرف سياسياً بأوامر تأتي مباشرة من أنقرة.

مرتبط بالحكومة التركية.. ما هو تنظيم الذئاب الرمادية؟

تأسست هذه الحركة القومية المتطرفة نهاية الستينات من القرن الماضي جامعة شبابا يؤمنون بنظرية "تفوق العرق التركي"، ويطمحون إلى توحيد المنتمين إلى القومية التركية حول العالم في بلد واحد، وأصبحت الجناح العسكري المسلح لحزب الحركة القومية التركي المتطرف، وأسس الحركة الضابط في الجيش التركي، ألب أرسلان توركش، المعروف بأفكاره العنصرية وإيمانه بنظريات الأعراق المتفوقة، ويميز أعضاء الحركة رفعهم إيماءة مميزة باليد، ترفع خلالها السبابة والخنصر بينما تضم باقي الأصابع إلى بعضها مشكلة ما يشبه رأس ذئب.

ووفقا للسلطات التركية، نفذت المجموعة 694 هجوماً بين عام عامي 1974 و1980، راح ضحيتها الآلاف، كما يعتقد أن المنظمة قاتلت في أذربيجان ضد أرمينيا، قبل أن تتورط في محاولة انقلاب أدت إلى حظرها هناك، كما أنها حظرت في كزخستان في العام 2005، وشاركت المنظمة في الصراع بين القبارصة الأتراك واليونانيين في قبرص، ودعمت الأويغور في إقليم شينغيانغ الصيني، وقاتلت في حربي الشيشان الأولى والثانية ضد الروس، وفي السنوات الأخيرة ظهرت تقارير تتحدث عن تنسيقها مع تتار شبه جزيرة القرم وتركمان سوريا، وينتشر التنظيم بشكل كبير في أوروبا، إذ تتحدث تقارير غير مؤكدة عن أن عناصرها في ألمانيا يقدرون بـ18 ألف شخص، مما يجعلها أكبر تنظيم سري في البلاد.

ويعود اسم التنظيم إلى أسطورة قديمة غير واقعية تتحدث عن حرب إبادة تعرض لها الترك، ولم ينج منها سوى طفل واحد، اضطر إلى الزواج بذئبة وأنجب منها 12 شخصا أعادوا بناء القبائل التركية، وتتبنى الحركة أفكارا مؤيدة للعنف والتغيير بالقوة، كما أن مقالات منسوبة لها دعت إلى عمليات تطهير عرقي ضد قوميات مختلفة، وركزت بالتحديد على الكرد والأرمن.

الذئاب الرمادية.. المعول التركي لضرب العمق الأوروبي

يبدي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والقيادة السياسية التركية اهتماماً بالغاً في عدد من الأحزاب الأوروبية الصغيرة المنسجمة مع رؤية أردوغان السياسية التي يعمل عليها في تركيا، وفي أوروبا، يحصل ذلك في إطار "استثمار" تركيا الكبير في المحافظة على الروابط السياسية مع الجالية التركية الكبرى في أوروبا، لا بل السيطرة عليها، حيث تضطلع حكومة أردوغان بدور كبير في بناء جسور اقتصادية واجتماعية ودينية مع الأحزاب الأوروبية التي تعتبرها متوائمة سياسياً مع مصالحها.

وأشار أردوغان بصراحة لسياسته في التعاون مع الأحزاب الأوروبية الصغيرة، وذلك على القناة الألبانية (Albania TV) في يونيو 2017، أنه ما من عيب على الإطلاق في دعم الأحزاب السياسية في دول البلقان والدول الأوروبية الأخرى التي تتشارك عقيدة مماثلة مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يترأسه، وأن "هذه الجهود يجب ألا تثير امتعاض أي طرف".

من جهته، يقول رئيس المجلس الأوروبي للاستخبارات ودراسات مكافحة الإرهاب، "جاسم محمد" في دراسة نشرها في وقت سابق في "ليفانت" تحت عنوان: "الذئاب الرمادية.. دولة الظل في أوروبا"، أن منظمة الذئاب الرمادية التركية، ممكن اعتبارها "مجموعة ظل مافيوية" تمثل عملياً قتل خارج عن القانون لصالح حكومة أردوغان، تستهدف المعارضة التركية، خاصة من الأكراد والأرمن وغيرهم. وما شهدته فرنسا من اعمال تحريض وكراهية ضد نصب إبادة الأرمن في باريس يبرهن ذلك. وسبق أن تورطت المنظمة بقتل ثلاثة نساء كرديات عام 2013 في فرنسا .

ويضيف محمد: "يبقى أردوغان يراهن على إثارة الاضطرابات داخل العواصم الاوروبية، وأن الحد من منظمة الذئاب الرمادية والاسلام السياسي، الإخوان المسلمين في أوروبا، من شأنه أن يخفض أوراق الضغط التي يستخدمها أردوغان ضد أوروبا، حيث تبقى العلاقات مابين الاتحاد الأوروبي وانقرة متوترة، وكلا الطرفين تعايشا وتأقلما مع هذه الحالة، ويعتبر حظر أو حل منظمة الذئاب الرمادية في ألمانيا وفرنسا، من شأنه أن يصعد لهجة أردوغان الهجومية ضد برلين وباريس وبروكسل. وأن ارتباط هذه المنظمة بأردوغان رغم أنها مرتبطة تنظيميا بالحزب القومي التركي يعتبر انتهاكا للقانون الدولي وإلى قرارات مجلس الأمن الخاصة في محاربة التطرف والإرهاب.

تجمع لمناصري تنظيم الذئاب الرمادية

إجماع أوروبي على مُواجهة خطرها.. عداء موسكو يوحد القارّة العجوز

اعتقلت السلطات الروسية أكثر من ألف شخص احتجوا على سجن نافالني

أحمد قطمة

تجددت في الأشهر الأخيرة، حالة من العداء الظاهر، المصحوب بدبلوماسية شرسة، إن من جانب موسكو، وإن من الجانب الأوروبي، أججها تضارب مصالح الطرفين، وملفات عدة، أبرزها الملف الأوكراني واعتقال المعارض الروسي، أليكسي نافالني، بجانب ملف العقوبات الأوروبية على موسكو، فخرجت أصوات من بروكسل تُطالب بمحاسبة وريثة الاتحاد السوفيتي، فيما ردت موسكو باتهامات مماثلة، لا يبدو أنّها ستجد حلاً مرضياً للطرفين في وقت قريب.

فقد عمدت الجهة التشريعية المعبرة عن كامل بلاد الاتحاد الأوروبي، عبر لجنة الشؤون الدولية في البرلمان الأوروبي، بتاريخ السادس عشر من مايو الماضي، إلى وضع مسودة تقرير تحتوي على مبادئ رئيسية لبناء العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، نصّت في مبدئها الأول على أنّ بناء "مجتمع ديمقراطي" في روسيا سيساهم في مواجهة "الدعاية الروسية"، مقدماً اقتراحاً بإنشاء قناة تلفزيونية في روسيا تبث على مدار الساعة، بجانب تبني استراتيجية تطوير بلدان "الشراكة الشرقية"، والتي أطلقتها بروكسل منذ سنوات، لتمكين التعاون مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة

وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، طالب مؤلفو التقرير، البلدان الأوروبية إلى وقف التعاون مع روسيا ضمن مشروع "السيل الشمالي 2- "، وبخصوص البند المتعلق بردع "العدوان الروسي"، فاقترح المشروع على الاتحاد الأوروبي توحيد جهوده مع حلف الناتو والشركاء الدوليين لممارسة الضغط على موسكو بغية منع "تدخلها" في شؤون منطقة "الشراكة الشرقية" وإجبارها على إعادة "الأراضي المحتلة للدول الشرقية المجاورة للاتحاد الأوروبي"، في إشارة إلى الملف الأوكراني.

موسكو تنتقد عدة أطراف أوروبية

وعلى الطرف المقابل، كانت موسكو تراقب الجانب الآخر من أوروبا، وهو يستجمع قواه ويحشد الرأي العام لمجابهة موسكو، فانتقد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في الثامن عشر من مايو، السياسة التي تنتهجها برلين في العلاقة مع موسكو، وقال إن العلاقات بين البلدين تمر بفترة صعبة، مضيفاً أن برلين عززت من سياستها، التي تهدف إلى احتواء روسيا، خلال فترة الوباء التي يمر بها العالم، مشيراً إلى أنه يتم تقديم روسيا، من أعلى المنابر في ألمانيا، بانتظام "كتهديد للأمن الأوروبي"، زاعماً أن "الاتهامات التي يتم توجيهها إلى موسكو سخيفة ولا أساس لها من الصحة".

أما في مقدونيا الشمالية، فقد أوعزت وزارة الخارجية، بطرد دبلوماسي روسي، دون ذكر الأسباب التي تقف وراء القرار، قائلة إنها استدعت السفير الروسي، لإبلاغه بالقرار المتعلق بأحد كبار الدبلوماسيين في سفارته، ونوّهت بأنه تم منح الدبلوماسي، الذي لم يتم الكشف عن رتبته وهويته، سبعة أيام لمغادرة البلاد، لتعقب وزارة الخارجية الروسية، بأنها ستتخذ خطوات جوابية، مضيفةً: "ندين بشدة مثل هذه الأعمال غير المبررة، التي لا يمكن إلا أن تؤثر على العلاقات بين روسيا ومقدونيا الشمالية، وحتماً سيتم اتخاذ تدابير جوابية للرد على ذلك لاحقاً".

أما النمسا، فقد وجد وزير خارجيتها، ألكسندر شالنبرغ، أنّ موسكو ليست معنية بإقامة حوار مع الاتحاد، مردفاً: "العلاقات بين الجانبين متوترة ومثقلة فعلاً حالياً، وكما يقال لرقصة التانغو يلزم شخصان، الاتحاد الأوروبي يريد الحوار ولكن ذلك يحتاج لرد فعل وهو ما لا يريده الطرف الآخر"، لتُعقب المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، بأن التعاون واسع النطاق بين روسيا والاتحاد الأوروبي تعرقل بعد تبني بروكسل عقوبات مناهضة لروسيا و"استبدل الحوار بخطاب عدواني".

وأردفت: "هذا غير صحيح.. كان هناك العديد من المشاريع السياسية والإنسانية والاقتصادية، التي شاركت فيها روسيا والاتحاد الأوروبي، لكن أوقفت بعد تبني بروكسل عقوبات معادية لروسيا واستبدالها الحوار بخطاب عدواني واتهامات لا أساس لها وحملات تضليل مضادة".

المطالبات الأوروبية من روسيا

ولأنّ النزاع تاريخي عملياً وليس مرتبطاً بفعل روسي واحد، كان لا بد من مكاشفة أوروبية صريحة، بادرت إليها فيرا يوروفا، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية للقيم والشفافية الأوروبية، في الثالث والعشرين من مايو، عندما قالت : "سيتم مجدداً تكرار المطالب المشروعة للاتحاد الأوروبي تجاه الجانب الروسي: إنهاء الحروب الهجينة والسيبرانية، واحترام حقوق الإنسان، ويتعلق ذلك خاصة بموضوع أليكسي نافالني، وكذلك تنفيذ اتفاقيات مينسك.. الاتحاد الأوروبي يريد تجنب المواجهة مع جارته القريبة، لكن هذا الجار، كما ترون، قرر التصرف كخصم ولم يتبق أمامنا ما نفعله سوى الرد على ذلك".

لكن الوضع كان مختلفاً بعض الشيء في بريطانيا، إذ صرح وزير الدفاع البريطاني، بن والاس، بأن نشاط السفن الروسية توسّع على قبالة سواحل المملكة المتحدة، معتبراً أن موسكو هي "العدو الذي يمثل التهديد الأول"، منوهاً إلى أنه جرى في نهاية العام الماضي، رصد غواصة روسية في البحر الإيرلندي، ولفت إلى أن بلاده لم ترصد تواجد الغواصات الروسية في تلك المنطقة منذ "فترة طويلة جداً جداً".

بينما اعتبر رئيس المحكمة الدستورية في جمهورية التشيك، بافل ريخيتسكي، أن روسيا ستسعى دوماً إلى تعزيز نفوذها في وسط القارة الأوروبية وستمثل تهديداً محدقاً بدول المنطقة، وإن روسيا لن تتخلى أبداً عن تطلعاتها إلى لعب دور كانت تلعبه في الماضي في دول المعسكر الاشتراكي.

أوروبا وأمريكا.. تحالف مُقلق

فيما ذكرت وكالة "بلومبرغ"، بتاريخ التاسع والعشرين من مايو، أنّ الاتحاد الأوروبي دعا الولايات المتحدة إلى إقرار بيان مشترك يعلن فيه الطرفان أنهما سيردان بشكل حاسم على "السلوك السلبي والإجراءات العدائية" من قبل روسيا، موضحةً أن بروكسل وجهت إلى واشنطن مشروع بيان مشترك يقترح إقراره بعد القمة الأمريكية الأوروبية في بروكسل، يوم 15 يونيو، قبل يوم من اللقاء المرتقب بين الرئيسين الروسي، فلاديمير بوتين، والأمريكي، جو بايدن.

دعوة دفعت رئيس الدوما (مجلس النواب) الروسي، فياتشيسلاف فولودين، إلى اتهام البرلمان الأوروبي بالسعي لتسميم أجواء لقاء القمة المرتقب بين الرئيسين الروسي والأمريكي، قائلا: "في الواقع، يفرض البرلمان الأوروبي على جو بايدن أجندة تتسم بروح المواجهة عشية لقائه مع فلاديمير بوتين، فهو يريد بذلك ممارسة الضغط (على بايدن) وخلق خلفية سلبية لهذا اللقاء، وذلك في محاولته لاكتساب مزيد من الثقل السياسي عبر استغلال المواضيع التي يمكن أن يناقشها الرئيسان".

أما وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، فقد صرّح بأن أوروبا تتعامل مع بلاده عبر إنشاء خطوط فاصلة جديدة معها، والتدخل في شؤونها الداخلية، منبهاً من أن أي خطوات عدائية أوروبية لن تبقى بدون رد، بالقول: "ما يزال الوضع (في العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي) مقلقاً للغاية، وتشهد قارتنا الأوروبية المشتركة أزمة ثقة غير مسبوقة، وفي أوروبا يجري إنشاء خطوط فاصلة مرة أخرى، وتتحرك شرقاً وتتعمق مثل الخنادق في الجبهة".

وعليه، يبدو واضحاً أن أزمة الثقة بين موسكو وبروكسل تتوسع يوماً بعد آخر، خاصة منذ قدوم الرئيس الديموقراطي جو بايدن إلى سدة الحكم في واشنطن، ما عزز من حماسة أوروبا لإعادة موسكو إلى حدودها العسكرية والسياسية، إن عبر محاولة دفعها إلى الانسحاب من أوكرانيا، وإن من خلال السعي لوقف لمُزاحمتها في ملفات متشعبة بمناطق مختلفة من العالم.

أنقرة والقاهرة.. تقارب مُزيف وسلوك تُركي غير أصيل

يتذكر المتابعون العنتريات التركية في المنطقة، سواء في سوريا، التي رسم فيها عشرات الخطوط الحمراء في حماه وحلب ودمشق وحمص، والتي انتهت جميعها بالسقوط، الواحدة تلوى الآخر، وفي مصر وليبيا والمتوسط، والتي حشرت تركيا في زاوية ضيقة، لتزيد جائحة كورونا من أعباء النظام التركي الاقتصادي، وتجبره على العودة إلى الخلف، والتراجع عن كل ما كان قد تعهد به لثلل تتبع له هنا وهناك، طامعة في الحكم، وإن على جثث شعوبها ودمار حواضرها، كيف لا وتنظيمات الإسلام السياسي وعلى رأسها الإخوان المسلمون، هم المقصودون.

وعليه، باشرت أنقرة منذ بداية العام الجاري، بمحاولات كسب الرضى، وإعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، مع دول عدة، عربية وغربية، على رأسها مصر، لكن الجلي، أنّ تلك ليست إلا مناورة لكسب الوقت، لأن الود سلوك طارئ في السياسة الأردوغانية، والاستعداء والعدوان هو السلوك الأصل فيه، ما يعني أنه من الصعب بمكان التخلص من الأدوات الإخوانية بتلك البساطة، لأن أردوغان يدرك بأنه سيعود إلى استخدامها، متى سنحت له الفرصة مجدداً.

مصر والإخوان.. ضدان لا يجتمعان

وانطلاقاً من المُسلمة الأخيرة، كشفت قناة "العربية"، في التاسع من أبريل الماضي، بأن السلطات المصرية علقت الاتصالات الأمنية مع تركيا حتى إشعار آخر، مضيفةً أن مصر علقت محادثات تطبيع العلاقات مع تركيا، نتيجة تباطؤ تركيا في سحب المرتزقة من ليبيا، وبينت أن تعليق المحادثات لعودة العلاقات المصرية التركية، أتى لحين تنفيذ المطالب المصرية في أقرب وقت ممكن، وأن مصر أعلمت تركيا بأهمية الإسراع بإجراءات ضد قنوات الإخوان، مشيرةً إلى أن أنقرة طلبت مزيداً من الوقت لسحب مستشاريها العسكريين ومرتزقتها من ليبيا، فيما طالبت مصر تركيا بانسحاب فوري غير مشروط من ليبيا.

ووفق المصادر، فقد بعثت تركيا في برقية لمصر أنها جمدت منح الجنسية لعدد من عناصر الإخوان، ومصر طالبت بمزيد من الإجراءات ليس فقط تجميد الحصول علي الجنسية، كما دعت القاهرة كذلك إلى تسليم العناصر التي كانت في صفوف داعش وحصلوا على الجنسية التركية بعد العودة من سوريا، فيما أوضح وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في الثاني عشر من أبريل، أبعاد الاتصال الذي أجراه معه نظيره التركي، مولود تشاووش أوغلو، إذ أكد رئيس الدبلوماسية المصرية حرص بلاده على وجود حوار يصب في مصلحة الطرفين، وإقامة علاقات وفقا للقانون الدولي، وفي مقدمتها "عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الإضرار بالمصالح"، لافتاً إلى أنّ صياغة ذلك بالتأكيد سيتم في إطار مشاورات سياسية حين تتوفر أرضية لذلك.

الودّ سلوك غير أصيل

لكن ولأن السلوك التركي الودود مع مصر غير أصيل، ويضمر من خلفه من يضمر، لم تتوانَ الآلة الإعلامية التركية عن محاولات الصيد في الماء العكر، ففي منتصف أبريل، أعلنت القوات المسلحة المصرية إرسال طائرات عسكرية إلى ليبيا، بأمر من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقالت إن طائراتي نقل عسكرية أقلعتا من قاعدة شرق القاهرة الجوية متجهة إلى مطار سبها بدولة ليبيا، "محملتان بأطنان من المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة والسكان المصرية إلى دولة ليبيا الشقيقة للمساهمة في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين الليبيين".

حدثٌ استغلته وكالة الاناضول الرسمية التركية، في إطار جهودها للتأثير السلبي على مسار الحل في ليبيا، حيث زعمت على لسان مسؤول عسكري ليبي، أن الجيش المصري قام بتوريد شحنة من الأسلحة والذخائر لقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، تحت غطاء تقديم مساعدات طبية لليبيا، على حد زعمها، وادّعت "الأناضول"، على لسان ما يسمى بالناطق باسم "غرفة عمليات تحرير سرت - الجفرة"، أن "الطائرتين المصريتين اللتين هبطتا في مطار مدينة سبها تحملان شحنة من الأسلحة والذخائر مخبأة تحت الأدوية"، لمساندة الجيش الوطني الليبي.

وبدى جلياً من التصريحات التركية والجهات التابعة لها في ليبيا، رغبتها بالتشويش على مسار الحل في ليبيا، وهو ما أشار إليه مستشار أردوغان، من خلال التأكيد على أن وقف إطلاق النار في ليبيا، هو لأن تركيا لا تقوم بلعب دور مزعزع للاستقرار، في اعتراف صريح منه على أنه تدهور الأوضاع في ليبيا قد كان بسبب سياسات أنقرة، بجانب كونه حمل تهديداً بإعادة الأوضاع في ليبيا إلى المربع الأول.

وقال ياسين أقطاي، مستشار أردوغان، بالتوازي مع وصول الطائرات المصرية، إن وقف إطلاق النار في ليبيا صامد بفضل الإمكانيات التي تقدمها تركيا، إذ لا تقوم بلعب دور مزعزع للاستقرار، وأردف بالقول: "أما فيما يتعلق بانزعاج بعض الأطراف واللاعبين الذين كانوا يسعون للهيمنة على الوضع بمفردهم، فهدفهم كان احتلال البلاد وزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى فيها بهدف بسط هيمنتهم ونظامهم"، على حدّ زعمه، متجاهلاً أن تلك هي أهداف تركيا في البلد النفطي الغني، حيث تضمن الفوضى قطع تركيا لقرابة الألفي كيلو متر عبر البحر للوصول إلى ليبيا والسيطرة على خيراتها.

خطوة للأمام واثنتان للخلف

ولأن الأصل في تركيا، هو دعم وتمويل وتسليح الإخوان المسلمين وميليشياتهم في سوريا وليبيا، وجعلهم مرتزقة تحت الطلب خدمة للعثمانية الجديدة، فإن احتمالات التخلي عنهم صعبة للغاية، وإن ادعت أنقرة التضييق عليهم إعلامياً وبشكل مؤقت، ففي العشرين من أبريل، زعم وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، أن بلاده ما تزال تعارض تصنيف الحكومة المصرية تنظيم "الإخوان المسلمين" إرهابياً.

زاعماً أنّ الحكومة التركية تعدها حركة سياسية تسعى للسلطة عبر الانتخابات، في إشارة واضحة إلى عدم رغبة أنقرة بضرب شعبية التنظيم، الذي لطالما عمل على الوصول إلى السلطة في البلاد العربية، كمدخل تركي لترسيخ العثمانية الجديدة، كما هو الحال في مناطق شمال غرب سوريا، التي تستولي عليها تركيا عبر تنظيمات عسكرية وسياسية إخوانية (سورية)، فحولت معها جزءاً من سوريا إلى ولاية تركية جديدة، تطبق فيها قوانين وترفع علمها وتفرض أجنداتها.

وأخيراً، ورغم انطلاق مشاورات رسمية بين الجانبين، في بداية مايو الماضي، على مستوى نواب وزراء الخارجية في القاهرة، وبغض النظر عما ستؤول إليه تلك المحادثات، فإن الودّ التركي تجاه الدول العربية سيبقى سلوكاً طارئاً، تتخذه تمريراً للوقت، حتى تسنح لها الفرصة من جديد، وتعود إلى السلوك الأصلي المتجذر في أنقرة، المتمثل بفرض الأمر الواقع بقوة الحديد والنار، ما ملكت.

الإخوان المسلمون في أوروبا.. المدارس الخاصة والاستقطاب نحو التطرف

جاسم محمد

يسمح قانون 1905 الفرنسي، بتأسيس الجمعيات والمساجد والمراكز الدينية والثقافية، وبموجب هذا القانون أيضاً تقدم الحكومة الفرنسية التمويل لإدارة أنشطة هذه الجمعيات والمراكز الدينية، باعتبارها إحدى القواعد الأساسية للدولة العلمانية.

ويبدو أن جماعة الإخوان المسلمين، قد استثمروا هذا القانون أكثر من بقية جماعات الإسلام السياسي، من خلال تنظيم أنفسهم وعملهم المنهج في المجتمع الفرنسي وباقي المجتمعات الأوروبية. ونشرت الجماعة شبكة عملها في دول أخرى، منها بلجيكا، من خلال الجمعيات الوطنية تحت ولاية اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، ومقره بروكسل، والذي تأسس عام 1989، ويمثل منظمات من أكثر من عشرين دولة. وبعد ذلك توسعت لتنجح بإنشاء اتحاد المجلس الأوروبي للفتوى والبحوث في دبلن عام 1997.

ويعتبر المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية، واحداً من أبرز مؤسسات الجماعة "التعليمية"، بدأ المعهد نشاطه في باريس، في يناير 2001، بحوالي 180 طالباً، ويسعى المعهد إلى تخريج أئمة ومعلمين يلقنون ويفسرون النصوص الإسلامية وتفسيرها وفقاً لمنظور جماعة الإخوان.

شعار الإخوان

اعترفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا عام 2019 بالمعهد كمؤسسة تعليم عالٍ معتمدة، مما شجع المزيد من الطلاب على التسجيل في المعهد، ورفع عدد الطلاب المسجلين، وهي واحدة من المعاهد المسجلة في اتحاد المعاهد الأوروبية للعلوم الإنسانية، مثل معهد شاتو تشينون، ومعهد ويلز في بريطانيا، ومعهد باريس، ومعهد برمنغهام في بريطانيا، ومعهد فرانكفورت ومعهد هلسنكي في فنلندا.

ويعقد منتدى اتحاد المنظمات الإسلامية، الذي يعتبر واجهة لجماعة الإخوان المسلمين في فرنسا سنوياً، ويستقطب نحو 170 ألف زائر. يتم تنظيم ندوات سياسية ودينية في هذا المنتدى، ويستقطب هذا الحدث السنوي التقليدي عشرات الآلاف من النساء والرجال الذين ليسوا بالضرورة أعضاء في المجموعة. تم إدراج هذا الاتحاد في قائمة الجماعات الإرهابية، وحذّر رئيس الوزراء الفرنسي السابق، مانويل فالس، من السلفيين الذين يستخدمون هذا الاتحاد كذريعة للتأثير على شباب الأحياء الأقل حظاً.

وتعتبر رابطة الطلاب المسلمين في ألمانيا (MSV) واحدة من أدوات الجماعة المؤثرة في ألمانيا، تأسست الرابطة في 1964 ومقرها الرئيسي في كولونيا، وهي عضو باتحاد الإخوان الأوروبي (FIOE)، وتهتم بالأنشطة التعليمية والاجتماعية والرياضية وسط الطلاب بالجامعات الألمانية.

وفقاً لتحقيق حول الشبكات الأوروبية للإخوان، صدر باللغة الإنكليزية، تناوله موقع تحليلات دولية، فقد تأسست جمعية الطلاب المسلمين في بريطانيا MSS عام 1962، ثم اتحاد الجمعيات الطلابية الإسلامية (FSIS) في لندن، ورابطة الطلاب المسلمين في فرنسا (AISF) في باريس. وتم إنشاء الاتحاد الدولي للطلاب المسلمين (IUMS) في بروكسل عام 1964، تلاه الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية (IIFSO)، الذي تم إنشاؤه عام 1969 في آخن، ألمانيا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UIOF) في عام 1983. ثم انضمت إلى اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (FIOE) في عام 1989.

يعتبر الإخوان المسلمون المدارس والجامعات والكليات التي تقام فيها التجمعات الشبابية ساحات خصبة لنشر أفكارهم وترسيخ نفوذهم. استهدفت المجموعة جامعات في أوروبا، خاصة تلك التي يقيم طلابها في المجتمعات العربية والإسلامية.

يُبرز التقرير الاستخباري الأخير الخطر الآيديولوجي لجماعة الإخوان في كونها تهتم بنشر أفكارها في قاعدة المجتمع بشكل فردي حتى تتسلل إلى الطبقات العليا ومن ثم السياسية، إلى جانب أنها تعتمد على تفسير خاص للقواعد القرآنية والفقهية حول طريقة الحكم فيما يعرف عند التيارات الإسلاموية بمبدأ الحاكمية.

مناهج تكرّس الأصولية.. تقرير بحثي حول واقع الكتب المدرسية في قطر

توصل تقرير بحثي جديد تحت عنوان (فهم الرؤية القطرية.. المنهج الدراسي)، إلى أن المنهج القطري لا يلبي المعايير الدولية بعد. في حين أن المنهج أقل تطرفاً إلى حد ما من الإصدارات السابقة، فإن عملية الاعتدال مازالت في مهدها، ومن الناحية العملية، لم يتم إجراء أي تغييرات جوهرية منذ منهج 2019-2020 مقارنة بالتقارير السابقة حول المناهج الدراسية.

وأفاد التقرير عن المنهج الدراسي لدولة قطر، أحد أقرب "حلفاء" المملكة المتحدة في الشرق الأوسط، حيث تعلم أطفالها أن يكونوا معاديين للسامية.

ويركز التقرير الذي نشرته جمعية Henry Jackson Society و IMPACT-se ، وهي مؤسسة بحثية إسرائيلية لمكافحة التطرف على المناهج الدراسية في قطر للصفوف من 1 إلى 12، حيث يقدّم تقييماً عن طريق قياس الكتب المدرسية القطرية مقابل المعايير الدولية القائمة على اليونسكو وإعلانات الأمم المتحدة، والتوصيات والوثائق الأخرى المتعلقة بالتعليم من أجل السلام والتسامح.".

إسرائيل والصهيونية والصراع الفلسطيني

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو إدراك أن قادة قطر، منذ سنوات، سمحوا لأطفالهم بالتعرض لواحد من أكثر التربية الجهادية تطرفاً في العالم، فيما توصف حماس في منهج قطر، والمعترف بها كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأنها حركة "مقاومة إسلامية" شرعية تسعى إلى "معارضة المشروع الصهيوني".

ويعتبر المنهج إطلاق حماس آلاف الصواريخ على السكان المدنيين مما أجبر "المواطنين الإسرائيليين على دخول الملاجئ" ووقف "حركة الطائرات من وإلى إسرائيل" هو أمر جيد ووصف بأنه "شجاع" و "رائع".

وتم تصوير التفجيرات الانتحارية والأعمال "الإرهابية" التي قام بها الفلسطينيون في الانتفاضة الثانية والتي استهدفت المدنيين الإسرائيليين على أنها رد مشروع على القمع الإسرائيلي المستمر، ووصف الأعمال الإرهابية بأنها "عمليات مسلحة" أو "عمليات عسكرية".

ويرتبط الجيشان البريطاني والقطري ارتباطاً وثيقاً، كذلك الضباط البريطانيين والقطريين الذين يخدمون بصفتهم الراسخة في جيشي كل منهما. كما يتدرب الضباط القطريون في ساندهيرست، وقدّمت المملكة المتحدة المعدات والتدريب العسكري للدولة.

وعلى الرغم من الطبيعة الخاضعة للسيطرة المفرطة لصنع السياسات القطرية وعزلها النسبي عن الضغوط المحلية، لا يوجد زعيم - مهما كان استبدادياً - غير مرتبط تماماً بالرأي العام. ومن المؤكد أن السكان المحليين الذين نشأوا على منهج تعليمي من هذا النوع سيكونون على استعداد تام لإشراك دولتهم ودعمها لأسباب ذات توجه إسلامي على نطاق واسع".

ومن النتائج الأساسية التي خلص إليها التقرير التحليلي، أن معاداة السامية مركزية في المناهج الدراسية في قطر، حيث يتعلم الطلاب أن اليهود لعبوا دوراً كبيراً في هزيمة ألمانيا وسقوطها خلال الحرب العالمية الأولى، ويقع اللوم على اليهود في صعود الحزب النازي من خلال التلاعب بالأسواق المالية وخلق الثروة لأنفسهم، ويتم تجسيدهم على أنهم يمتلكون سيطرة عالمية، وحاول اليهود قتل المسيح وقتلوا أنبياء آخرين، وهم دعاة حرب وخائنون بطبيعتهم..

وأيضاً، تهيمن العقيدة الوهابية للسلفية الجهادية، ومنهج الإخوان المسلمين، على المضمون الديني للمناهج الدراسية، حيث يتم تدريس منهج الإخوان المسلمين تجاه سلوك المسلمين في الدول غير الإسلامية، ويرتبط الازدهار ارتباطًا وثيقًا بالتفاعل الثقافي والعلمي مع العالم. ومع ذلك، فإن تدخل قطر في الشؤون العالمية يشمل الانتشار العالمي للإسلام السياسي.

ويتأثر التعليم القطري بشدة بالمعلمين الغربيين، ولكن القضايا التي تتعلق بالسلام والتسامح في الدراسات الدينية الإسلامية التحسن فيها أقل من المطلوب، وهناك إشادة بحرب الجهاد والاستشهاد والحركات الجهادية العنيف، ويتم تشجيع المرأة على أن تكون شجاعة وأن تخدم وطنها وأسرها وتنجب الكثير من الأطفال، على الرغم من "تمكين" المرأة، فإن الوظائف ليست من الأولويات.

في قطر يُوصَف المسيحيون بأنهم "أهل الكتاب"، لكن يُلامون على إحداث الانقسامات بين المسلمين، ومعظمهم يعتبرون فاسقين وكفار، وذلك أثناء وصف التحديات التي تواجه الأقليات المسلمة، ويتم تصوير التنصير على أنه تهديد رئيسي، يوصف بأنه "حركة سياسية واستعمارية"، ولكن تمت إزالة بعض المواد المعادية للمسيحية.

عن معاداة السامية

وأشار التقرير أن إسرائيل لا تزال غير شرعية في المنهج القطري، وغالباً ما يطلق عليها "الكيان الصهيوني"، وهناك إشارات إلى حلول دبلوماسية لكن العنف ممجّد، بما في ذلك هجمات حماس الصاروخية، ويعتبر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية مرفوض.

ومما رصده التقرير أن المنهج الدراسي لا يعلّم تاريخ الأقليات في المنطقة أو تقاربهم الثقافي، يتم تجاهل زوال الجاليات اليهودية في العالم العربي، ويتم الإشادة بالديمقراطية والمشاركة السياسية في المناهج الدراسية، وتعليم الطلاب التسامح تجاه مجتمع المغتربين، على عكس المعاملة المروعة في كثير من الأحيان للعمال المهاجرين في جميع أنحاء قطر، وتعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وإيران والصين وعمان جهات فاعلة صديقة لقطر.

يتعلّم الطلاب بشكل متكرر، وفي جميع الصفوف، أن الكفار (الأشرار) (المسيحيين واليهود والمشركين) سيعاقبون يوم القيامة بالخلود في الجحيم. ومن العقوبات الأخرى على الكفار الحزن والإذلال وفشل أعمالهم، حيث أصبحت المسيحية واليهودية ديانتين فاسدة تضمنت موضوعات تعدد الآلهة، ويتعلم الطلاب أن الله يريد المؤمنين أن يكرهوا الكفار لأنهم يغضبونه.

ويشرح المنهج أن أهل الكتاب (مسيحيون ويهود) يؤدبون على مخالفة كلمة الله، ويُنظر إليهم على أنهم يستحقون عقاباً عظيماً، ويختار تمرين اللغة العربية بشكل انتقائي آية قرآنية تناقش مقاييس العنف الشديد تجاه اليهود والمسيحيين لتعليم قواعد اللغة، منها نص يحرّم التعاطف مع الكفار والمشركين، ويعد بمضاعفة العقوبة في الحياة والموت، ويُنظر إلى المشركين على أنهم أشرار ويرتكبون أعظم خطيئة يمكن تخيلها، تقودهم إلى الجحيم. وكثيرا ما يتم تصويرهم على أنهم كذابون وأشخاص فاسقون يرتكبون الفظائع والفظائع.

العلاقة مع تركيا وإيران

ويتحدث التقرير عن علاقة قطر ووصف تركيا في الكتب المدرسية على أنها دولة جيدة، (كانت تركيا حليفًا وثيقًا بشكل خاص لقطر وداعماً مفيداً خلال المقاطعة الخليجية، وكشريك في جبهات أخرى مختلفة من غزة إلى ليبيا، وكلا البلدين ملتزمان بإيديولوجية الإخوان المسلمين)، كما توصف الإمبراطورية العثمانية بالعصر الذهبي، حيث تم الإشادة بإقامة الخلافة والحروب الإسلامية لاحتلال المزيد من الأراضي. حيث درس الطلاب صفات السلاطين بالتفصيل، حيث تعزز مجد الجهاد بأمثلة من فترة الحكم العثماني.

أما الموقف تجاه إيران فهو إيجابي إلى حد كبير، حيث يشير المنهج إلى الاعتبارات الثقافية والاقتصادية، في الماضي والحاضر، ولا توجد مادة معادية للشيعة، ولكن هناك احترام كبير للشيعة، والعلاقات الوثيقة الحالية مع إيران، ويشيدون بالفن والثقافة الفارسية، أما في الخريطة الخاصة بإيران، يطلق على منطقة الخليج "الخليج العربي" وليس الخليج الفارسي.

أزمة الخليج والمقاطعة العربية

وبحسب التقرير فإن قطر تعتبر المقاطعة العربية فرصة لتعزيز الهوية الوطنية للبلاد، حيث تتعامل الكتب المدرسية مع الحصار على أنه نعمة مقنعة، مع التركيز على الإجراءات المضادة الفعّالة والمفيدة التي تتخذها قطر، وتتحدى الكتب المدرسية شرعية المقاطعة، ولا تتعلق مباشرة بالاتهامات حول دعم المنظمات الإرهابية، لكنها لا تزال تسمي دول المقاطعة "الدول الشقيقة" ويتم ذكر أسمائها بالكامل باحترام. ولكن استبعدت دول المقاطعة في الغالب من الكتب المدرسية، فيما تحظى الدول الإقليمية غير دول المقاطعة مثل عُمان وتركيا والفلسطينيين بمزيد من الاهتمام في الغالب، وتشير الكتب المدرسية إلى أن التصريحات المنسوبة إلى أمير قطر كاذبة وسببها اختراق وكالة الأنباء القطرية (قنا) من قبل الدول العربية الأربع المحاصرة.

تصور الكتب المدرسية القطرية بشكل سلبي سياسات الحكومات الأوروبية تجاه الأقليات المسلمة في أوروبا متهمة إياهم بدمجهم بالقوة و "حلهم" في المجتمع الأوروبي، كما يتعلم الطلاب أن الأقليات المسلمة في أوروبا تتعرض للاضطهاد والعنصرية والعنف والقيود الدينية، مثل حظر الحجاب وبناء المساجد.

يواجه المسلمون "ضغوطًا" للاندماج منذ 11 سبتمبر، ولا سيما الأقليات المسلمة في البلدان غير الإسلامية "لتقييم درجة استعدادهم، أو لإجبارهم على قبول التعايش السلمي والاندماج"، ويتم تقديم التنصير على أنه تهديد رئيسي، واصفاً إياه بأنه "حركة سياسية استعمارية"، ومع ذلك، فمن المسلّم به أن هذه الظاهرة تقتصر إلى حد ما على أفريقيا.

وعلى الرغم من الإشادة بالحكومات الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا وألمانيا وبلجيكا والنمسا، لاتباعها مواقف معتدلة تجاه الأقليات المسلمة، إلا أنها متهمة بمحاولة تشجيع المسلمين على الاندماج في مجتمعاتهم، ويجب على المسلمين الأغنياء والأقوياء استخدام امتيازهم للتدخل نيابة عن الأقليات الإسلامية في البلدان غير الإسلامية، كما يجب عليهم نشر الدين من خلال مساعدة الأقليات على تلقي التعليم الإسلامي في البلدان الإسلامية، وإقامة روابط مع المنظمات التي تمثل المجتمعات الإسلامية، وإرسال "الأفراد الأكثر ملاءمة" من أجل "زيادة وعي الأقليات المسلمة".

هاجر القائد لليفانت: الدوحة سبقت تركيا بدعم الميلشيات في ليبيا.. وأنقرة ترغب باستعادة مستعمرتها السابقة

حوار: رامي شفيق

هاجر القائد

اعتبرت عضو ملتقى الحوار الوطني الليبي، هاجر محمد القائد، أنّ الدور الوظيفي التركي في ليبيا يستهدف استعادة الهيمنة، وذلك ضمن مخططاتها التوسعية التي تروّج لها، وفقاً لأدبياتها الإسلاموية وتحالفها مع القوى الراديكالية المتطرفة، والتي لا تتوقف عند ليبيا، إنما تتصل بغيرها من "المستعمرات القديمة" التي خضعت للدولة العثمانية.

وفي حوارها لـ"ليفانت"، قالت عضو ملتقى الحوار الوطني الليبي إن الوضع في ليبيا لم يتغير منذ سبع سنوات، لا بل منذ عشرة سنوات، ولا ينبغي الظن بولادة استقرار دون استعادة المسار الديمقراطي، وتواجد السلطات الثلاث السيادية لكل دولة ذات سيادة، والمتمثلة في رئيس دولة وحكومة ومجلس تشريعي منتخبين مباشرة، مضيفة أنه "لن يتحقق الاستقرار إلا باستعادة صناديق الانتخابات التي تمهد الطريق للتبادل السلمي لتلك السلطات وبناء إرادة حرة من الشعب الليبي، وغير ذلك لا أستطيع في حقيقة الأمر أن أقبل أي حلول تلفيقية أخرى تعيد وطني للعشرية الدموية السوداء في الصراع على النفوذ والسلطة".

وفيما يلي نص الحوار:

■ **الموقف الدولي الإقليمي المتعلق بليبيا تشوبه الكثير من التعقيدات جراء التفاعلات العديدة بين الفاعلين، لا سيما التدخلات التركية.. ما تقييمك لهذا الأمر؟**

■ ينبغي النظر صوب التفاعلات الدولية نحو الوضع الليبي وفضّ مسار الأزمة السياسية على وقع المصالح التي تسير في خطٍّ موازٍ مع التحركات السياسية، فمن المثالب التي وقع فيها بعض السياسيين التنفيذين في الداخل الليبي بعد نجاح الثورة، هو فشلهم في تحقيق التوازنات بين مصالح تلك الدول دون الوقوع في الصراع السياسي والميداني بين بعضهم البعض على الأراضي الليبية.

بيد أن دعم أنقرة للجماعات الأيديولوجية بشكل مباشر ومعلن واتخاذها من تيار الإسلام السياسي مطية في وصولها لهدفها الاقتصادي قد زاد من تعقيد الأزمة الليبية، إذ إن رغبة أنقرة في استعادة سطوتها على مستعمرتها السابقة جعلها لا تتراجع في اتخاذ أي قرار، ومن أخطرها استخدامها شبكة المقاتلين السوريين المتطرفين من التنظيمات الإسلامية الراديكالية، الذين كانت تستخدمهم في حربها ضد النظام السوري، حيث إنها اعتبرت نفسها صاحبة الحق والأولى بتحقيق مصالحها في مستعمرتها القديمة والاستحواذ على خيراتها؛ ذلك التفكير الاستعماري في تعامل تركيا مع الملف الليبي وقف حجر عثرة أمام طريق الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية وتوحيد المشهد الليبي.

وهنا من الأهمية شرح السياق الذي استطاعت فيه تركيا النفاذ لتدخل في الأزمة الليبية، بشكل معلن، أمام العالم مع وجود القرار رقم 7 من مجلس الأمن، الإجابة المناسبة هو الصراع التاريخي والتشابكات الدولي في النفوذ بين واشنطن وموسكو، فالولايات المتحدة الأمريكية عبر السنوات الماضية منحت تركيا بشكل غير مباشر صك التحرك عبر مناطق الفراغ الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وكان من ضمن هذه المساحات، ليبيا، وذلك لتحجيم الدور والنفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

وحينها وجدت روسيا من مصلحتها تقديم الدعم لكل الأنظمة في دول الربيع العربي بالمنطقة، للدفاع عن مصالحها وطموحاتها السياسية في الشرق الأوسط، وقد حققت نجاحاً وقدماً راسخة على الأراضي السورية، ومن خلال ذلك ارتأت الإدارة الأمريكية من المناسب عدم تفويت الفرصة في مناكفة موسكو وتحجيم الدور الروسي بالنيابة عن طريق الدور التركي بالمنطقة، وبواسطة العلاقة الجيدة لأنقرة مع الجماعات الأيديولوجية الراديكالية في ليبيا، استطاعت تركيا التغلغل في الأزمة الليبية وتعميقها عبر التدخل المباشر في الصراع الليبي على الأرض.

> **على تركيا أن تخجل من دورها المشبوه في تعميق الأزمة وعرقلة نتائج الحوار، باختلاق الأزمات على الأراضي الليبية**

ذلك الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغمض العين عن التحركات المعلنة رغم القرار رقم 7 والسكوت عن الاتفاقية العسكرية التي وقعت بين حكومة الوفاق برئاسة، فايز السراج، والأتراك، خاصة وأن المعركة الحقيقية في ليبيا كانت بين الجيش الوطني والميلشيات المؤدلجة الداعمة لمجلس شورى بنغازي ودرنة المصنفين دولياً، ووفق قرارات مجلس الأمن، على أنهما جماعات إرهابية.

وهنا ينبغي أن أعرّج على سر تاريخي مهم، أنه في بادئ الأمر لم تكن تركيا هي من تتصدّر مشهد الدعم بل كانت الدوحة هي من تفعل ذلك، وكانت أنقرة تتوارى عن المشهد بعيداً، ثم حدثت المقاطعة الخليجية المصرية لقطر ومحاصرة تحركاتها وحساباتها المالية دولياً، ما دفع الدور التركي للظهور في العلن، فكان مرغماً أخاك لا بطل في دعم الجماعات الأيديولوجية والمرتزقة للاستمرار في تصدر المشهد في دول ثورات الربيع العربي، خاصة في ليبيا.

■ **إذاً يرتبط عودة الزخم الدبلوماسي الأمريكي بتطورات الموقف الإقليمي والدولي؟**

■ نعم الأمر هو كذلك، ولهذا تتابع دفع القوى الإقليمية والدولية نحو الحل الأمثل، بالنسبة للحالة الراهنة في ليبيا هو وقوع الاستحقاق الانتخابي بانتخابات برلمانية ورئاسية، في نهاية هذا العام، لتوحيد الانقسام بإقرار قاعدة دستورية مؤقته وتنهي الصراع الدولي بالنيابة على الأراضي الليبية، بيد أنّ الدعم الذي تقدمه تركيا للجماعات الأيديولوجية ووجود الميلشيات والمرتزقة في الغرب الليبي مازال مستمراً في عرقلة المسار السياسي السلمي ويرفض الانتخابات، ويعمق من حدّة الصراع بتصريحات هنا وهناك لاستفزاز القيادة العامة والجيش الليبي.

■ **يبدو الصراع محتدماً بين مؤسسات الحكم في ليبيا، حيث المجلس الأعلى للدولة برئاسة خالد المشري المحسوب على الإخوان المسلمين، والحكومة برئاسة السيد عبد الحميد الدبيبة، ومجلس النواب برئاسة المستشار عقيلة صالح.. كيف يبدو الاستقرار بين هذه المتناقضات بالنسبة لك؟**

■ الوضع في ليبيا لم يتغير منذ سبع سنوات لا بل منذ عشر سنوات، ولا ينبغي الظن بولادة استقرار دون استعادة المسار الديمقراطي، وتواجد السلطات الثلاث السيادية لكل دولة ذات سيادة، المتمثلة في رئيس دولة وحكومة ومجلس تشريعي منتخبين مباشرة، فلن يتحقق الاستقرار إلا باستعادة صناديق الانتخابات التي تمهد الطريق لتبادل سلمي لتلك السلطات سلمياً وبناء إرادة حرة من الشعب الليبي.

وغير ذلك لا أستطيع في حقيقة الأمر أن أقبل أي حلول تلفيقية أخرى تعيد وطني للعشرية الدموية السوداء في الصراع على النفوذ والسلطة أولاً، باعتباري مواطنة ليبية لا تقبل إلا بحقها الكامل غير منقوص، وثانياً لأنني "فبرارية" تنتمي لثورتها صادقة في نواياها للوطن عندما خرجت ضد نظام حرمنا فيه من ممارسة حقنا الديمقراطي في اختيار من يحكمنا، وكان هذا المطلب أول وأهم هدف من أهداف فبراير، ثم لأني عضو ملتقى حوار وطني يدعو لخلق حلول سلمية وديمقراطية في حل الأزمة وإنهاء الصراع ويدعو للسلام والمصالحة الوطنية.

■ **من الواضح أن هذا الشهر يشهد تحركات مباشرة من كافة القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً قبل برلين 2.. ما القراءة السياسية لهذا المشهد؟**

■ مرة أخرى أؤكد لكم أن ذلك يعكس في تقديري الانخراط الأمريكي المباشر في الأزمة الليبية، مؤخراً، وعلى خلفية ذلك ستتحرك واشنطن لترتيب كافة الأمور مع تركيا وروسيا في لقائهم المنعقد أخيراً عبر مجموعة السبع، والعمل للضغط على أنقرة من أجل خروج الميلشيات والمرتزقة الذين استجلبتهم بشكل معلن، تمهيداً لتحركات واشنطن نحو فرض الهدوء والاستقرار على المشهد الليبي. وحقيقة الأمر، في تقديري، أن ذلك يترجم في كافة قرارات وتصريحات وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش، المتعلقة بحتمية خروج المرتزقة من الأراضي الليبية، تحقيقاً لمبدأ الاستقرار والسيادة الوطنية، ولا يخفى على أحد أن ذلك يتم بدعم أمريكي غير مباشر، الذي نعتبره ونسميه التدخل الإيجابي في الأزمة، وهو أمر نثمنه للإدارة الأمريكية الحالية.

وقد لفت نظري كسياسية عندما كان أول قرار تم اتخاذه داخل وزارة الخارجية الليبية، هو تشكيل لجنة فنية لفتح المنظومات في القنصليات بأوروبا والدول التي يتواجد بها عدد كبير من الجالية الليبية، وكل ذلك لمساعدة الليبيين في استخراج هوياتهم، وذلك لتحقيق تيسير العملية الانتخابية في كل بقاع العالم للتصويت في الانتخابات القادمة المباشرة، نهاية هذا العام الجاري، وتحديداً في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر القادم.

هذا يعني أنّ هناك إرادة أمريكية ودولية واضحة وجلية في عودة المسار الديمقراطي، والذي تعتبره الإدارة الأمريكية الحالية، أهم أهدافها باعتبارها تنتمي للحزب الديمقراطي، وفي نهاية إجابتي على هذا السؤال، أود أن أؤكد وبشكل كامل أن الولايات المتحدة ستعمل مع المجتمع الدولي على خروج كافة العناصر المرتزقة المختلفة، المدعومة على الأراضي الليبية، تحقيقاً لأهدافها وتوظيفاً لمصالحها في الشرق الأوسط.

وعلى تركيا أن تخجل من دورها المشبوه في تعميق الأزمة وعرقلة نتائج الحوار، باختلاق الأزمات على الأراضي الليبية وتعديها على السيادة الليبية بشكل معلن تماماً أن ليبيا لليبيين وعصر المستعمرات قد انتهى، وأنني كمواطنة ليبية وعضو لجنة الـ75 فلن أقبل بالتصريحات التي تصدر من الجانب التركي أو غيره، وتسعى لعرقلة المسار السلمي وعودة المسار الديمقراطي، ولا نقبل تعامل أي دولة مع ليبيا وكأنها أرض تابعة لها، ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة وستظل دوماً ليبيا لأبنائها ولليبيين فقط.

رسائل تسبق القمة الروسية الأمريكية

بسام البني

تصريحات بوتين يوم 09.06.2021 حول أوكرانيا والعلاقة مع الناتو والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك قبل لقاء القمة المنتظر في يوم 16.06.2021 ليست من باب الصدفة، بل هي رسالة من جملة رسائل تصدر من كل الأطراف. القمة نعم ومنذ اللحظة التي وصف فيها الرئيس الأمريكي بوتين بالقاتل، بدأت التصريحات النارية تخرج من كل الأطراف، وبدأت بعدها لعبة عض الأصابع بين الكبار ولعبة الكراسي الموسيقية بين حلفائهم.

فقد وصل التصعيد إلى قمته بعد أن بدأت تحركات القوات العسكرية الأوكرانية والتصريحات النارية التي رافقتها من قبل الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلنسكي، وبعض الزعماء النازيين الجدد الداعين للحرب ضد إقليم الدونباس الأوكراني الذي رفض الانقلاب المسلح الذي حدث في 2014، ضد الرئيس الأوكراني وقتها، ينكوفيتش، لتظهر بعدها مظاهر العنصرية ضد المواطنين الأوكرانيين ذوي الأصول الروسية، والذين قاموا بالإعلان عن إقليمين مستقلين من طرف واحد في منطقة الدونباس (جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية)، وكل هذا التصعيد رافقه دعم سياسي ولوجستي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

هذا ما أدى إلى حشد قوات عسكرية روسية بالقرب من الحدود الأوكرانية لم يسبق لها مثيل، وذلك حسب وزارة الدفاع الروسية كان ضمن خطة التدريبات المجدولة لديها من قبل، ومعروف تاريخ بدايتها ونهايتها حتى قبل أن يبدأ التصعيد المسعور من قبل الحكومة الأوكرانية التي تسعى للانضمام للناتو بأي ثمن، لكن الغرب وأوكرانيا بدءا بالصراخ والعويل بأن روسيا تريد الاعتداء على الأراضي الأوكرانية.

لقد أعطت روسيا، وذلك برأيي الشخصي، الغرب إشارة واضحة أن أوكرانيا هي خط أحمر بالنسبة لروسيا، وأنها عازمة للذهاب حتى النهاية ولن تسمح بإبادة جماعية لمواطنين روس على الأراضي الأوكرانية، الأمر الذي أدى إلى تراجع أمريكي وصفته (كييف) الرسمية وغير الرسمية بطعنة في الظهر، فقد اتصل بايدن ببوتين وطلب اللقاء وجهاً لوجه، لمناقشة مواضيع عديدة تم الإعلان عن بعضها، مثل مناقشة الاستقرار العالمي والمناخ والعلاقات الدولية ووباء كوفيد.

انتظرنا فترة من الزمن بعد أن كانت روسيا قد وصفت سياسة الغرب بأنها مصابة بمرض انفصام الشخصية (شيزفرونيا)، نتيجة فرض عقوبات أمريكية جديدة في اليوم التالي للاتصال، المهم وبعيداً عن التصريحات النارية من كل الأطراف، وافق الطرفان على إجراء القمة، وتم الإعلان عن مكانها وتاريخها في اليوم الذي تلا لقاء ضم، وبحسب بيان لمجلس الأمن الروسي، سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف، ومساعد الرئيس الأمريكي للأمن القومي، جاكوب سوليفان، وقد اتفقا على أن تطبيع العلاقات بين موسكو وواشنطن سوف يستجيب لمصالح البلدين ويعزز الاستقرار في العالم.

بعدها مباشرة تم الإعلان عن عدم إعاقة إتمام مشروع خط السيل الشمالي 2، بين روسيا وألمانيا، وذلك حسب قول بايدن (نعم أنا كنت ضد إتمام هذا المشروع، ولكن بينما وصلت إلى سدة الرئاسة أصبح المشروع أمراً واقعاً)، كما أن الرئيس الفرنسي، ماكرون، صرح أن العقوبات ضد روسيا لا جدوى منها، و اللافت للنظر أيضاً تصريح الأمين العام لحلف الناتو، أن روسيا منافس وليست عدوة، وذلك بعد أن كان الوصف الدائم لروسيا إنها عدوة، مع العلم أن ميثاق الولايات المتحدة يضع روسيا على قائمته بأنها عدوة، كل ما سبق جاء في الوقت الذي أعلنت روسيا عن قائمة ضمت الولايات المتحدة للدول التي اعتبرتها روسيا مناهضة للمصالح الروسية، بكل الأحوال رحبت روسيا بهذه الخطوات أو الرسائل التي تم فهمها على أنها إيجابية تسبق لقاء القمة.

وبالعودة إلى تصريحات بوتين يوم 09.06.2021، وباعتقادي الشخصي إنها أيضاً تعتبر رداً على القانون الأوكراني الذي يتم دراسة فرضه في أوكرانيا، والمتعلق بما يسمى المواطنين الأصليين، إذ أقتبس لكم جزءاً مما جاء على لسان بوتين حيث قال: "الحديث عن انضمام أوكرانيا لحلف الناتو "كلام فارغ"، مشيراً إلى أن ما لا يقل عن نصف سكان أوكرانيا يعارضون انضمامها للناتو، وتابع بالقول إنه لا يعرف ما الذي اتفقت عليه كييف والغرب بشأن انضمام أوكرانيا لـ"الناتو"، مؤكداً أن روسيا تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وقال بوتين: "أما ما يخص فكرة انضمام أو خطة انضمام أوكرانيا للناتو، فأنا على علم بها وأرى تعليقات مراقبينا وردود فعل وسائل الإعلام لدينا وسياسيينا، الجميع يضحكون على الرئيس الأوكراني زيلينسكي، ويقولون إن كل ذلك كلام فارغ، ولن يكون هناك أي شيء وإلى آخره، ولكن عندي رأي مختلف"، وأكد أنه لا توجد هناك أي ضمانات لعدم انضمام أوكرانيا للناتو، مشيراً إلى أن اقتراب البنية التحتية للناتو من الحدود الروسية "أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأمن الروس وروسيا". وأضاف إذا انضمت أوكرانيا إلى "الناتو"، فإن الوقت اللازم لوصول الصواريخ من مناطقها إلى موسكو سيتقلص إلى ما بين 7 و10 دقائق. وتساءل: "هل يعتبر ذلك خطاً أحمر بالنسبة لنا؟"، وأوضح أن عدم اعتبار الروس أحد الشعوب الأصلية في أوكرانيا

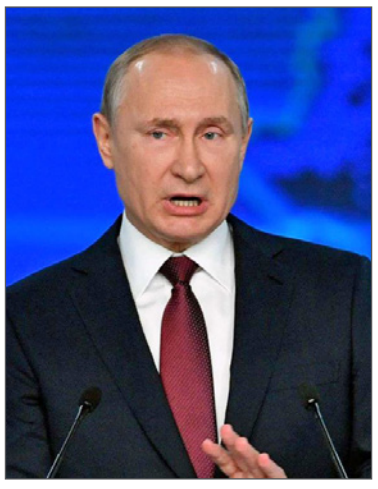

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

أمر "غير صحيح وسخيف"، وأن ذلك يوجه ضربة قوية إلى الشعب الروسي بأسره، ولا يمكننا التغاضي عن ذلك، وشبه محاولات تصنيف الشعوب بين أصلية وغير أصلية في أوكرانيا بسياسات ألمانيا النازية (انتهى الاقتباس).

بعد كل ما سبق، أستطيع القول إن الرهان على هذه القمة عالٍ جداً، وأنه في حال فشلها قد تبدأ حروب إقليمية بالوكالة هنا وهناك، قد لا يستطيع أحد إبقاءها ضمن الإطار المرغوب به، ولكن لدي تفاؤل حذر بنجاح هذه القمة والتي سيليها، الإعلان عن تشكيل لجان مشتركة وقمم أخرى لمناقشة ملفات عالقة على خارطة الكرة الأرضية، ففي حال النجاح والتفاهم سيكون الكل رابحين، وفي حال الفشل سيخسر الجميع

الأزمة السياسية في ليبيا.. تعدّد الفاعلين وتناقض المصالح

رامي شفيق

ثمة مسار ينبغي التدقيق في كافة تفاصيله وعدم تجاهل أي من جوانبه الظاهرة والمستترة في الملف الليبي، وهو تضافر عدد كبير من الفاعلين على خطى المسار السياسي، رغم تنافر وتناقض أهدافهم ومصالحهم الاستراتيجية، ما يبدو جلياً في تعثر كافة خطوات دفع الأزمة قدماً نحو لحظة الاستقرار.

الأزمة السياسية

ورغم مرور عدة أشهر على تسلّم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة مقاليد السلطة في ليبيا، عبر نيلها ثقة مجلس النواب والعمل على توحيد المؤسسات والوزارات، بيد أن الانقسام السياسي لا يمكن تجاهل كافة تفاصيله، لا سيما ما يتعلق بحسم تسمية المناصب السيادية؛ إذ يظل العنوان الأبرز للفجوة الواسعة بين ممثلي مؤسسات الحكم في ليبيا، وتباين التوازنات الديموغرافية والقبلية.

ينظر عدد غير قليل من السياسيين والمتابعين للشأن الليبي أن نقطة تمركز حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، حيث الحضور المكثّف للميليشيات والمرتزقة يعكس جانباً مهماً من الأزمة السياسية التي تتأصّل في الجسد الليبي؛ ويتم توظيفها والعمل على الاستفادة من تداعياتها نحو كافة تطورات المسار الليبي، خاصة فيما يتصل بتوحيد المؤسسة العسكرية، وهو الأمر الذي بدا في غياب رئيس الحكومة العرض العسكري الذي أقامه الجيش الليبي، بينما علق عليه النائب طلال الميهوب، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي الليبي، في تصريحات صحفية لوكالة سبوتنيك الروسية قائلاً إن "حضور اللافي والدبيبة الاحتفال الذي أقيم مؤخراً بمناسبة تخريج الدفعة (51) من كلية الدفاع الجوي مصراتة، على الرغم من عدم حضورهما العرض العسكري الذي نظمته القوات المسلحة منذ أيام رسائل تشير إلى جرّ البلاد لمزيد من الحرب والدمار". فضلاً عن تحميله رئيس الحكومة وعضو المجلس الرئاسي، عبد اللافي، مسؤولية تأخر توحيد المؤسسة العسكرية.

في المقابل، يذهب التيار الآخر، المتمثل في "المجلس الأعلى للدولة"، في هيئة السلطة الليبية، عادل كرموس، عضو المجلس الأعلى للدولة، إلى أن ثمة تبايناً واضحاً بين الاستعراض العسكري الذي نظمته القيادة العامة للقوات المسلحة، ودعا له القائد العام للقوات المسلحة، المشير خليفة حفتر، وبين الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تخريج الدفعة 51 من كلية الدفاع الجوي مصراتة. الأزمة السياسية

كرموس، عضو المجلس الأعلى للدولة، وفي تصريحات للوكالة الروسية ذاتها، أشار إلى أن "استعراض القوات المسلحة انطلق من إرادته الشخصية دون مراعاة التراتبية ودون أخذ الإذن من القائد الأعلى المتمثل في المجلس الرئاسي، أما في مصراتة فإن الاستعراض أجري بعد الحصول على قرار القائد الأعلى وترتب عليه حضور رئيس الحكومة". كما رأى كرموس أن "المؤسسة العسكرية لن تتوحد أبداً والأزمة كبيرة على عكس تصوّر البعض".

وتزامن ذلك مع حضور كل من المستشار، عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب الليبي، وخالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، والمحسوب على تيار الإخوان المسلمين بالمغرب، مؤخراً، وذلك في مسعى نحو توحيد الرؤى فيما بين الجانبين بغية الوصول إلى تسمية المناصب السيادية والاستراتيجية.

يتمثل الخلاف بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة حول طرق وآليات ومعايير اختيار شاغلي هذه المناصب السيادية؛ إذ يزعم المجلس الأعلى للدولة البرلمان أنه يقوم بالتصرّف بطريقه فردية، وذلك بعد تشكيله لجنة لإعداد القوائم النهائية للمرشحين معتبراً أنّ ذلك يتعارض مع ما تم الاتفاق عليه في اجتماعات بوزنيقة المغربية، وكذا مع المادة 15 من الاتفاق السياسي التي تنصّ على أنّ اختيار شاغلي المناصب السيادية تكون بالشراكة بينهما.

قراءة الموقف جيداً تشير إلى أنّ هذا الملف الشائك بدا دخانه واضحاً بخروج تصريحات رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة منفردة، وعقد وزير الخارجية المغربي، ناصر بريطة، لقاءين منفصلين مع المسؤولين الليبيين في الرباط في محاولة لتقريب وجهات نظرهما، والسعي نحو الوصول لحسم سريع للمناصب السيادية.

غير أنه في واقع الحال يبصر الجميع أن تلك المحاولات ذهبت أدراج الرياح على خلفية تصريحات المستشار عقيلة صالح، الذي أشار فيها إلى كون مسألة المناصب السيادية في حيز المجلس الأعلى للدولة، حين قال إن "مجلس النواب أعد الملفات اللازمة بشأن المناصب السيادية وأرسلها للمجلس الأعلى وينتظر الرد بشأن تسمية رؤساء المناصب، مثل محافظ مصرف ليبيا ورئيس ديوان المحاسبة وغيرها". يمثل ملف المناصب السيادية أهم عقبة أمام تجاوز الانقسام السياسي في ليبيا، ومن ثم نقطة البدء نحو توحيد مؤسسات البلاد، فضلاً عن كونه الشرط الرئيس لإجراء الاستحقاق الانتخابي، الأمر الذي يجعل من تعطيل حسمه تهديداً حقيقياً لنسف خارطة الطريق الأممية في ليبيا، والتي ينبغي أن تصل إلى الاستحقاق الانتخابي بإجراء الانتخابات في نهاية العام الحالي.

ربما من الأهمية إدراك أن الموقف الدولي في تلك اللحظة أكثر ميلاً وتوافقاً مع الوصول لاستقرار المشهد الليبي وتوافق أطرافه الداخلية. غير أنّ تعدّد الأطراف التي تتفاعل مع الأزمة في ليبيا وحضور الميلشيات والمرتزقة يدفع نحو تعطيل مشهد الاستقرار عن عمد، حتى يتم التئام المسار بحسب مصالح وأهداف كل طرف. وبالتالي يمكننا تلخيص الموقف بأن الهدف الحقيقي والنهائي هو الوصول يقيناً للاستقرار لكن بأي طريقة ونحو أي صيغة، هو الأمر الذي يتصارع حوله الجميع في الداخل والخارج، إقليمياً ودولياً.

وعبر ذلك يمكن تدبر بيان الولايات المتحدة الأمريكية التي تدين فيه بشدة الهجوم الذي جرى مطلع الشهر الحالي في مدينة سبها، ويشير دون تسمية أن ثمة قوى مصممة على "تقويض الاستقرار والوحدة" في ليبيا. وشدد على "الوقوف مع أولئك الملتزمين ببناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً لليبيا، من خلال إجراء الانتخابات في ديسمبر، وتوحيد مؤسسات البلاد، ومكافحة الإرهاب، والعمل على التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار".

القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس السيسي مع نظيريه الأردني والفرنسي

المصالحة الفلسطينية: مهمة مصر المستحيلة

داليا زيادة

تعمل مصر جاهدة لضمان ألا يكون وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وحماس هشّاً ومؤقتاً مثل ما سبقه من تسويات مماثلة. لعل أفضل استراتيجية لترسيخ وقف إطلاق النار هي التوصّل إلى حل عملي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني برمته، حل مبني على أرضية صلبة، يتمثل في إعطاء الأولوية لتوفير الأمن والاستقرار والاحتياجات الإنسانية للمدنيين، على المصالح الأنانية والضيقة للقادة السياسيين. ومن ثم، فإنّ الخطوة الأهم التي يجب اتخاذها في هذا الاتجاه هي وضع حد للصراعات الداخلية بين الفصائل السياسية الفلسطينية، وتوحيد رؤيتهم حول مستقبل فلسطين والسلام مع إسرائيل.

بعد إحدى عشر يوماً من حرب الصواريخ المتهورة بين إسرائيل وحماس، والتي اندلعت في منتصف شهر مايو، تمكنت مصر من التوسط في تسوية اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، مما أنقذ آلاف الأرواح البريئة من الموت أو التشريد، حيث كانت تلك المعركة هي الأكثر تدميراً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، قُتل أكثر من ٢٥٠ فلسطينياً وجُرح ما لا يقل عن ١٩٠٠ وتعرضت أكثر من ألفي عائلة للتشريد. على الجانب الآخر، أعلنت خدمة الاستجابة للطوارئ الإسرائيلية مقتل ١٢ إسرائيلياً.

تم وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس بشكل متبادل، ولم يكن مقيداً بأي شروط أو ضمانات، لكن جهاز المخابرات العامة المصرية أرسل وفدين أمنيين، واحد إلى تل أبيب والآخر إلى غزة، لمراقبة التزام الطرفين بالتنفيذ. وفي غضون ذلك، تعهد الرئيس المصري بمواصلة العمل الجاد من أجل التوصل إلى حل سلمي مستدام للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في ١٨ مايو، أعلن الرئيس السيسي، عقب القمة الثلاثية التي جمعته مع الرئيسين الأردني والفرنسي، في باريس، تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة. وفي ٣ يونيو، دخل موكب ضخم من المعدات والآليات والمهندسين والعمال المصريين إلى غزة من أجل البدء في مشروع إعادة إعمار البنية التحتية وأكثر من ١٢ ألف منزل تضرر خلال الاقتتال الأخير. وتم استقبال الموكب بترحيب حار من قبل قيادات حماس، وأيضاً من قبل المواطنين في غزة، الذين تجمعوا بأعداد كبيرة للتلويح بالعلم المصري وترديد هتافات حباً في مصر.

في الوقت نفسه، تجرّأت الدولة المصرية على مدّ أذرعها الأمنية والدبلوماسية إلى داخل صندوق باندورا الخاص بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بحثًا عن وسائل فاعلة لإحياء محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. في ٣٠ مايو، زار وزير الخارجية الإسرائيلي القاهرة بدعوة من نظيره المصري لبحث وقف إطلاق النار مع حماس وآفاق السلام المحتملة، وكانت هذه أول مرة يزور فيها وزير خارجية إسرائيلي القاهرة منذ عام ٢٠٠٨. وفي اليوم التالي، يوم ٣١ مايو، قام مدير جهاز المخابرات العامة المصرية بزيارة نادرة لحركة حماس، لم تحدث منذ مطلع الألفينيات، وتوجه بعدها مباشرةً لزيارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولقاء عدد من الكتل السياسية الفلسطينية هناك. لم يقتصر الغرض من زيارة مدير المخابرات المصرية إلى غزة والضفة الغربية على مناقشة وقف إطلاق النار وإعادة إعمار غزة. لكن كان الهدف الرئيس هو نقل رسالة من الرئيس السيسي إلى جميع الفصائل السياسية الفلسطينية للعمل معاً على إنهاء الصراعات الداخلية، كخطوة أولى للتفاوض على سلام إسرائيلي فلسطيني. في منتصف يونيو، من المقرر أن تبدأ في القاهرة سلسلة محادثات بين مختلف الفصائل السياسية الفلسطينية، تحت إشراف السلطات المصرية المعنية. وكان زعيم حماس، إسماعيل هنية، هو أول من وصل إلى القاهرة، يوم ٨ يونيو، للقاء مسؤولي المخابرات المصرية قبل بدء اجتماعات الفصائل الفلسطينية.

منذ أكثر من ١٤ عاماً، تحاول مصر تحقيق المصالحة بين حركة حماس وحركة فتح، أكبر الخصمين السياسيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. عقدت الجولة الأخيرة من المحادثات بين حماس وفتح وفصائل سياسية أخرى في القاهرة، في شهر فبراير من العام الجاري، استعداداً للانتخابات الفلسطينية التي ألغيت بعد ذلك بشهرين. فقد كانت آخر انتخابات عامة فلسطينية تم إجراؤها في عام ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين، أدى تضارب المصالح بين السياسيين الفلسطينيين إلى منع إمكانية إجراء جولة جديدة من الانتخابات. إن الوضع السياسي الراهن الذي يعزل صناعة القرار في غزة عن الضفة الغربية، هو السبب الحقيقي وراء أغلب معاناة الشعب الفلسطيني، لكنه مع الأسف يعمل بشكل مثالي من أجل تحقيق المصالح الأنانية للقادة الفلسطينيين.

أما السؤال عن قدرة مصر على تحقيق تلك المهمة الصعبة، بل شبه المستحيلة، للمصالحة بين فتح وحماس، فسوف يبقى السؤال مفتوحاً بدون إجابة حاسمة. هذه عملية أكثر أهمية وأكثر تعقيداً من إقناع الإسرائيليين والفلسطينيين بالجلوس مرة أخرى على طاولة المفاوضات.

المشهد السياسي الآن..
الأزمة في بدء الحوار

منال محمود

بين الأمس والحاضر، صفحات من هويّة الإنسان السّوري انطوت، احترقت أو ربما أُتلفت. نقصد بالأمس عام 2011 الذي انتهى بنا في هذا الحاضر بكلّ ما فيه من تغيرات وصراعات جعلت من السوري مادّةً للقتل، للاغتيال المعنوي المستمر، ولتقييم درجة الوطنيّة. الأزمة ربما الأسوأ والأشدّ قسوة في هذا السّياق، هو أنّ ما يخضع له هذا السّوري يأتي من السّوري الآخر، أي من الشريك في الوطن. لذلك نجدنا اليوم نتراشق الاتهامات، وتتراشقنا المزاودات، وكأننا بتنا جميعاً متّهمين في سوريتنا، وكأنّما الوطن يئس من وطنيّتنا كما يئسنا من حقبقة انتمائنا، أو لكأنّها لعنة التخاذل تلاحق شعباً.

لعلّ من أقوى العوامل التي تساهم في خلق إشكالية التعايش بين أفراد شعب وطن واحد هو الشعور بالتخلّي، وكذلك الشعور باختلاف الأولويّات. ذلك أن القاسم المشترك السائد في الحياة الاجتماعيّة الاعتيادية (المستقرّة) هو التشارك في الأساسي والتوحّد في اختيار الحلول للخروج من الأزمات. هذا العرف الاجتماعي تهاوى في الحالة السوريّة مع بداية مرحلة اللااستقرار. الأزمة

إشكاليّة البناء الاجتماعي

إن خوضنا في هذه الإشكالية يأتي في سياق سعينا لفهم الواقع الاجتماعي الفعليّ للحالة السوريّة من أجل وضع ملامح استراتيجية يمكن أن تساعد في العثور عن عناصر وأسس لبدء عملية البناء في واقع يفتقد إلى الأمن والأمان الاجتماعي والنفسي والفردي والجماعي. إضافة إلى أنّ الاقتصاد يترنّح والمشكلات التي تقابل المواطن في حياته اليوميّة فاقت جميع الحدود، ودون شك فالقوى المستفيدة من هذا ما تزال تتربّص بالوطن.

في واقع كهذا لابدّ من البدء من إعلان بدء الحوار بين جميع السوريين، الشركاء في الوطن، ومن أجل بدء هذا الحوار على الجميع أن يتخلّى عن كل المصالح، باستثناء مصلحة الوطن، وعلى اعتبار أنّنا نفتقد جميعنا حاليّاً لهذا الوطن فيمكن لهذه النقطة أن تكون من بين النقاط القليلة جدّاً التي يمكن أن تجمعنا وأن تستدعي الاصطفاف من أجل هذا الوطن.

حين نتحدّث هنا عن الشركاء في الوطن، فإنّنا نقصد بحتميّة الحوار بين جميع الأطياف السياسية، طبعاً نتحدّث هنا عن الشركاء الوطنيّين الحقيقيّين ممن هم في طرف النظام الحاكم أو في الطرف الآخر. هذا الحوار يمكن أن يكون الخطوة المبدئية في عمليّة البناء الاجتماعي.

وإذا آثر بعض من يقرأ هذا المقال الذهاب إلى فكرة التخوين، باعتبار أنّ الأطراف السوريّة التي أتحدّث عنها لا يمكن أن تلتقي، فإنّني سأذهب أبعد منه وأعتبر أنّ كل من يرفض فكرة الحوار هو من يجب أن يخضع نفسه لميزان التقييم الوطني، لأنّنا وكما أسلفت في مقال سابق في مرحلة اغتيال الوطن السوري والاعتبار الأوّل لكلّ منا هو إنقاذ هذا الوطن.

أياً كان الجانب الذي نقف فيه من الطيف السياسي لا بدّ لنا من الاعتراف أنّ الطريق الوحيد حاليّاً إلى الاستقرار يبدأ من التوافق، ومن أجل تحقيق ذلك فإنّنا نحتاج إلى حوار ملزم وحقيقي. الهدف المرحلي من هذا الحوار هو الاتفاق على برنامج عمل من أجل إنشاء لجان تعمل على الملفّات الملحّة، شرط تكون آليات العمل واضحة ومعلنة بشفافية أمام الشعب.

وعلى جميع من يتّفق مع هذه الأفكار، خاصّة ممّن يملك مفاتيح الحوار وإمكانيّة البدء به، أن يشرعوا في وضع استراتيجيّة فعليّة تمكّن من الشروع في تشكيل آليّة لبدء العمل وفتح قنوات بين جميع الأطراف الفاعلة والجدّيّة في هذا الشأن، دون إغفال أنّ هذه هي المرحلة الأعقد في عمليّة البناء لأنّها في الوقت ذاته العمليّة الأشد تأثيراً وفاعليّة ويمكن أن تمكّن من تفعيل الشراكة في الحكم من خلال قيام حكومة ائتلافية.

وهذا ما يقودنا إلى النقطة التي ناقشناها في المقال السابق كي لا نَقتل الوطن (2)، بأنّه إذا كان هنالك إرادة سياسيّة حقيقيّة لدى جميع الأطراف المتصارعة حاليّاً لبدء مرحلةٍ سياسيّةٍ على أسس متطوّرة ومتناسبة مع مستويات المرحلة المجتمعيّة، فلا بدّ من البدء في فتح قنوات الحوار، الأمر الذي بدوره سيدعم بالضرورة العمليّة السياسيّة.

وأزعم هنا أنّ الحوار بين جميع الأطياف والرموز السياسية، وفي هذه المرحلة، هو المخرج الوحيد الذي يتوقّف نجاحه على صدق النوايا، كما لا بد، وأسلفنا، من الشفافية، وإلى مصارحة الشعب في سبيل إقامة دولة ديمقراطية مدنية حديثة. الأزمة

نداء للعودة إلى الحراك الوطني الديمقراطي

درويش خليفة

مرّت على الثورة السورية الكثير من المحطات التي كانت في معظمها معادية لمطالب الشعب السوري المنادي بالحرية والدولة العصرية الديمقراطية، وفق أسس تقوم على العدالة واحترام القانون والتعددية الحزبية ووجود نقابات ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة.

بالمقابل، المشروع الأسدي المعادي لتطلعات السوريين لم يترك وسيلة للقمع إلا ومارسها بحق الشعب السوري، بدءاً من تطييف المجتمع وجرّه إلى التسلّح، وليس انتهاءً بجلب كل شذاذ الآفاق الذين لا يرون من سوريا سوى الأضرحة والمقامات وإراقة الدماء من خلال اللطم ونشر المذهبية، وبالتالي عسكرة المجتمع وتطييفه. فيما بعد وجد السوريون أنفسهم أمام آلة عسكرية طائشة تقتل بمنة ويسرة، بلا رادع وطني أو أخلاقي.

قابل مذهبة المجتمع السوري، حالة مدعومة من أطراف إقليمية، تحتم عليها مصالحها الأيديولوجية الذهاب بعيداً في حرف مطالب الشعب السوري والانفكاك عن سلطة الاستبداد والقمع ومصادرة حريتهم والتعبير عن آرائهم وممارسة حياتهم الطبيعية، وفق إجماعٍ وطني، آخذاً بعين الاعتبار مصالح كل طبقات المجتمع السوري.

وهنا علينا الاعتراف، أنّ الديمقراطيين فوتوا على أنفسهم فرصة لقيادة الحركة المدنية الثورية التي انطلقت منتصف آذار 2011، وذلك عبر تسليمهم بأن التنظيمات السياسية الأيديولوجية، يمكن أن تحمل في ذهنيتها، الوطنية السورية. وما زال كثيرون من الحراك الديمقراطي الوطني يثقون بالمعسول من الكلام الناعم لبعض الشخوص والتيارات المذهبية التي تخفي وراءها مشاريع متعددة، منها الوصول للسلطة عبر بوابة نحن نمثل الأكثرية الديمغرافية، وهذا ما يذهب بالوطنية السورية إلى مهب الريح. وبالتالي، جرّ النظام، المجتمع المناهض لحكمه إلى ملعب العنف والسلاح المذهبي، الذي أوجد لنفسه منصة خلاص الأسد، والمساهمة في إنقاذه من الغرق وبقائه على ركام القرى والمدن المدمرة، مجسداً مقاربة عقائدية أيديولوجية، مسلحة -إرهابية، أقنعت العالم بأنّ إرهابه العابر للحدود حلّ بدلاً عن الخيار الديمقراطي للاستبداد.

وفي ضوء ذلك، بات المشروع الأسدي الخيار الأفضل دولياً، بالرغم من قتل الأسد لشعبه، وتصديره للإرهاب دون تمييز، كما فعل في فرنسا وألمانيا وتركيا وأمريكا... إلخ. لذا، فإنّ الرئيس الإرهابي الذي يقتل شعبه أفضل للعالم من الإرهابيين الذين لديهم مشروع عابر للحدود، يقتل شعوب العالم، حسب وجهة نظر قوى اليمين في الدول الغربية.

وبناءً عليه: لا ينبغي أن تسقط ثورة الحرية مع انتهاء مرحلة عسكرة الثورة وتطييفها وتقويض طابعها السلمي ومعارضة مشروع "الحرية للشعب السوري" الذي أطلقته طبقات كبيرة، من الشعب السوري، واستبداله بمشروع طائفي عنيف ومعادٍ للثورة وتطلعاتها، وبالتالي، تماهي العديد من المواقف المعادية للحركة الديمقراطية وأهدافها.

- سنوات الصراع المسلّح، اتّسمت بالاصطفاف خلف دول إقليمية مصالحها تتجاوز مشروع الثورة والتغيير الديمقراطي. كان ذلك واضحاً من خلال تدخل الحرس الثوري الإيراني منذ الساعات الأولى لصيحات أنصار الحرية ووحدة الشعب السوري.

- مرور عقد من الزمن على انطلاق الثورة التي امتلأت بالصراعات الدولية والإقليمية والعربية والمحلية، حولت الحالة الوطنية السورية من تمرد مجتمعي واسع يحمل تأويلاً ثورياً شاملاً إلى ساحة احتلتها القوى الخارجية، بمصالح وسياسات متناقضة، خارجيةً في مقدمتها، خاضعة لروايات متضاربة ميّزت خلافاتهم الإقليمية والدولية، حلحلتها بدماء السوريين، إذ وضعت تلك الدول والقوى الخارجية، مصالحها الكونية فوق مصالح الثورة ومطلب الحرية والديمقراطية، وهذا ما أدى لحجب مشروع الثورة بإخضاعه لنضالات تحدّت قدرتهم على مواجهتها والسيطرة عليها. وجعلتهم ورقة مليئة بالتناقضات والحروب التي جلبت الكوارث على رؤوس السوريين من القريب والبعيد، مستخدمين شبان سوريا في صراعات خارجية لا تمت للمصلحة الوطنية السورية بصلة.

- مواجهة المشاريع العابرة للحدود تبدأ من خلال تعاضد قوى الحرية والديمقراطية، ونبذ المشاريع الخارجية التي تعبر عن مصالحها ولا تتسق مع برامج الثورة وشعارتها الأولية: في الحرية والدولة العصرية الديمقراطية، دولة المواطنة التي لا تميز بين مختلف المكونات السورية التي تحمل المشروع ذاته، لأن أي مشروع طائفي/مذهبي هو بالضرورة أسدي، ولا يساهم في وحدة المصير السوري.

- تذكير المجتمع الدولي بأنّ من وقف بوجه الإرهاب، هم السوريون الذين أخرجوا التنظيمات المصنفة على قوائم الإرهاب من مدنهم وقراهم ونبذوا كل من يؤمن بمشاريعهم اللاوطنية. ومن هنا يجب على الأسرة الدولية المساهمة الفعالة في تجفيف منابع الإرهاب والتمذهب المسلح، والوقوف إلى جانب الوطنية السورية المنادية بالحرية، كقيمة قدم مقابلها ما يقارب المليون شهيد ونصف مليون معتقل وتهجير نصف الشعب السوري.

-استعادة الثورة وطهرانيتها، هو استعادة لسورية الوطن وعودة لوحدة الجغرافية والشعب. وذلك من خلال فك القيود الخارجية التي قيدت القوى المسلحة والتنظيمات السياسية بقيد التمذهب والاصطفاف مع المشاريع الخارجية، التي تصنفهم كمستفيدين مؤقتين، بينما الحالة الوطنية تستدعي وضع شروط ومبادئ ثورية، لا يمكن التنازل عنها على حساب الثورة والديمقراطية، والأهم حالياً مشروع الإنقاذ الوطني.

- انتظار الحل السياسي، قد يطول بسبب تعارض المشاريع الخارجية، لذا، السوريون مطالبون بوحدة واستقلال قرارهم، وعدم إخضاعه للوصاية الإقليمية والدولية. كما حصل مع مؤسسات المعارضة الرسمية التي وضعت حمل الثورة التي ادّعت تمثيلها، في مكاتب مخابرات الدول الطامعة، دون الوصول لقرار حاسم بإسقاط الأسد وأركان حكمه. وبالتالي حكمت المعارضة الرسمية على فشلها بإجهاض كل فرص النجاح الممكنة. عندما لم يقدموا مشروعاً ديمقراطياً، يشير إلى نموذج بديل عن الأسدية. وهذا ما ترسّخ عند معظم السوريين الذين شاهدوا بأم أعينهم تبادل الكراسي بين قادة المؤسسات الرسمية للمعارضة. ومن النزاهة بمكان، في هذا السياق، الاعتراف بتراجع نشاط ومكانة الثورة الخارجية خلال الأعوام الخمسة الماضية، ولاسيما بعد سقوط حلب بقرارٍ خارجي، وبما كان له من انعكاسات سلبية على علاقات الدول الفاعلة بالائتلاف كمؤسسة معترف دوليا بتمثيلها السياسي للسوريين.

-المجتمع الدولي تنكّر لدوره في حماية الشعوب من الطغاة والمستبدين، كذلك ينطبق الأمر على الأشقاء العرب، عندما تركوا السوريين لقمة سائغة للمشاريع الإقليمية والدولية، دون التزام منهم بميثاق الدفاع العربي المشترك والشعب السوري يقاوم أعتى قوة إقليمية عقائدية وثاني قوة عسكرية سلاحاً وتسليحاً (إيران-روسيا)، بل وقفت بعض الأنظمة العربية إلى جانب النظام (العراق، الجزائر، لبنان). والبعض منهم التزم الاستراتيجية الأمريكية، تاركين السوريين في مواجهة مصيرهم.

وحتى لا نكون قساة على الأنظمة العربية، ساهمت بعض التيارات السياسية المؤدلجة، من خلال تماهيها مع دول إقليمية، بنأي أهم الدول الخليجية ومصر بحكوماتها عن نصرة الثورة السورية.

إن مشروع الإسلام السياسي، وتهاوي حملة المشروع الديمقراطي أمام حالة الأدلجة المذهبية، سبب أساسي في وضع الملف السوري على رفوف مكاتب الدبلوماسية والمنظمات الدولية. كما أنّ التقصير السياسي من جانب المعارضة، يحمل جانبين، أحدهما، ذاتي والآخر موضوعي. فالذاتي منهم؛ لم يتم تقديم خطاب وطني جامع يؤدي إلى وحدة الشعب والجغرافية السورية ورفض التدخلات الخارجية بكل ما تحمل من مشاريع مصلحية، في معظمها لا تتقاطع مع مشروع الثورة الوطني، الذي ينادي بالحرية والديمقراطية، وإنهاء حقبة الاستبداد السلطوي في سوريا. وكي نكون منصفين، لا يمكن في ظلّ الوضع القائم بوجود جيوش لخمس دول مختلفة الرؤى والمصالح، أن تنتصر الثورة، دون دعم الخارج.

سيكون هذا صعباً بالنسبة إلى القضايا التي تتقاطع فيها سياساتنا ومصالحنا مع السياسات والمصالح الخارجية، والتي لها اليوم هيمنة ساحقة، لأننا سنواجه صعوبة بفصلها عن بعضها، بسبب ظروفنا المتداعية، على الرغم من الحاجة إلى فصل تدريجي يضمن استقلالية قرارنا الوطني، ويلبي حاجاتنا للحرية والديمقراطية، التي باتت تماثل حاجتنا للطعام والشراب.

رئاسة إقليم كوردستان.. سنتان على الطّريق القويم

نوري بيخالي

في العاشر من حزيران وقبل سنتين، استلم السيد نيجيرفان البارزاني، المنتخَب من قِبل برلمان إقليم كوردستان، زمام رئاسة الإقليم، موضّحاً في برنامجه الذي قدّمه في حفل تسنّم السلطة الذي حضره قيادات سياسية كوردستانية وعراقية وممثل الأمم المتحدة والقنصليات في الإقليم وجمع غفير من الساسة والوزراء وأعضاء البرلمان، بأنه يعمل جاهداً على توطيد العلاقات، إقليمياً ودولياً، وفتح صفحة جديدة سياسياً على المستويين، الكوردستاني والعراقي، وذلك من أجل رصّ الصّف الكوردي من جانب، وإعادة الثقة بين أربيل وبغداد بغية تجاوز الخلافات والمساهمة في استعادة السيادة والاستقرار للعراق، من جانب آخر.

وبصفتها السلطة التنفيذية الأعلى، فإن رئاسة إقليم كوردستان تمثّل رأي الشعب الكوردستاني وإرادته السياسية على المستويات العراقية والإقليمية والدولية. ولا شكّ بأنّ حمل عِبء هذه المسؤولية التاريخية ليس بِهَيّن، كونه بحاجة إلى شخصية سياسية وقيادية متزنة ومصقولة، شخصية لا تحرّكها الأهواء والمزاجيات المنقلبة، شخصية لديها خبرة وتجربة سياسية تدرك ماهية المعادلات السياسية وكيفية التعامل مع مجريات الأحداث بما يخدم المصلحة العامة للشعب والوطن.

من هذا المنطلق، يعد تسنّم السيد نيجيرفان البارزاني منصب رئيس إقليم كوردستان، خطوة في الطريق الصحيح من أجل أن يكون إقليم كوردستان إقليماً فعالاً ولاعباً أساسياً على الساحة السياسية العراقية والإقليمية والدولية، حيث تكمن في شخصيته التجربة والخبرة الكافية سياسياً وإدارياً، وهو ذو رؤية ثاقبة للأحداث وصاحب خطاب سياسي معتدل يؤمن بالتعايش والحوار، ما يخدم الجميع في آن واحد.

وفعلاً أثبت سيادته من خلال السنتين الماضيتين بفضل تجربته القيمة وحنكته السياسية ولباقته، الحفاظ على المسافة المتساوية بين الأحزاب السياسية كوردستانياً، وجاعلاً من رئاسة إقليم كوردستان مؤسسة وطنية تجذب الأنظار إليها، وجعلها خيمة تجمع تحتها الجميع دون حذر أو تردد. وعراقياً استطاع وبخبرته السياسية بأن يعيد العلاقات إلى مسارها الصحيح والعودة إلى طاولة المفاوضات، بحيث يكون الدستور هو الفاصل والفيصل في حل المشاكل العالقة بين الطرفين، مشجّعاً أصحاب القرار في بغداد على الابتعاد من مفهوم المركز والهامش ومؤكداً على سيادة المواطنة الحقة ومدافعاً عن حقوق العراقيين، أياً كان الانتماء القومي والديني والمذهبي والفئوي.

وعلى الصعيد الإقليمي، أخذ السيد نيجيرفان البارزاني تمتين العلاقة الإقليمية على محمل الجد، وذلك نظراً للموقع الجيوستراتيجي لإقليم كوردستان ودوره في استتباب الأمن والاستقرار، متمسّكاً بمبدأ التوازن وحسن الجوار المبني على المصلحة المشتركة، واطمئنان دول الجوار على أنّ إقليم كوردستان سيبقى عامل الأمن والاستقرار. وأما على المستوى الدولي فقد أثبت جدارته في جذب اهتمام المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة بشأن العراق والمساهمة في أن يكون بلداً ذا سيادة يسوده الأمن والاستقرار وعدم تركه لجهات لا تريد للعراق الخير والرقي.

الاستنهاض بالعلاقات على المستوى العالمي كان جزءاً مهماً من برنامج عمل سيادته، فخلال السنتين الماضيتين استطاع السيد رئيس إقليم كوردستان، بأن ينهض بالعلاقات بين إقليم كوردستان ودول العالم، ونجح في توطيد هذه العلاقات وصبّها في خدمة الإقليم والعراق.

بالأحرى، لم يعمّد رئيس إقليم كوردستان إلى استثمار هذه العلاقات لخدمة الإقليم وشعبه فقط، لا بل أراد قاصداً أن تخدم مستقبل العراق كافة، محاولاً وراء ذلك إعادة الثقة بين أربيل وبغداد والوصول إلى حل جذري للمشاكل العالقة بينهما في إطار الدستور، مبتغياً النهوض بالعراق وتصحيح مسار العملية السياسية فيها على أساس ثلاثية المشاركة والتوافق والتوازن.

وهذا يدل على أنه بقدر ما يهمه مصلحة الإقليم يهم سيادته مستقبل ومصير العراق، عراق بات يعيش في ظل اللادولة التي تسيطر عليها أجندات خارجية داعمة جماعات خارجة عن القانون وعقول منفلتة بيدها السلاح (ليس السلاح منفلتاً، بل العقول التي تحمله هي المنفلتة)، تفعل ما تشاء من الإتجار بموارد وخيرات العراق إلى قمع التظاهرات السلمية التي تطالب بأبسط حقوقها، وصولاً إلى اغتيال النشطاء والإعلاميين.

لا يخفى على أحد أنه كان للمجتمع الدولي، وعلى رأسهم فرنسا وأمريكا وحليفاتهما، الدور الأبرز في قيام إقليم كوردستان ككيان سياسي، ومن ثم كيان دستوري ضمن العراق الفيدرالي، وأن بقاء هذا الدور والدعم يعدّ ضماناً لحفظ التوازن في عراق قد يحلم فيه أطراف وأقطاب بالعودة به إلى دولة القائد الأوحد والمركزية الصلبة التي عفا عليها الزمن. وأنّ إصرار السيد رئيس إقليم كوردستان على تجسيد مبادىء المشاركة والتوافق والتوازن في العملية السياسية يأتي في سياق يهدف إلى بناء عراق جديد يسوده السّلم والسّلام والتعايش وحقن الدماء، عراق يشعر الجميع فيه بمواطنيتهم بغضّ النظر عن انتماءاتهم، عراق ينعم فيه الجميع بخيراته وثرواته على حد سواء، عراق بعيد عن العنصرية والطائفية، عراق المشاركة وليس المركز والهوامش.

تتفق رؤية السيد رئيس إقليم كوردستان لمستقبل العراق ورؤية المجتمع الدولي فيما يخصّ إعادة السيادة للعراق والاحتكام إلى الدستور. وعلى الرغم من إصرار الغرب وأمريكا على وحدة العراق، لكن يبقي العامل المشترك بين إقليم كوردستان والمجتمع الدولي أمراً حاسماً لتحقيق هذه الوحدة، وهو وجود إقليم كوردستان قوياً ومتيناً ضماناً لاستقرار عراق موحّد، لذلك عندما يقول السيد نيجيرفان البارزاني: "علينا جميعاً أن نعترف بأخطائنا ونعمل معاً على تصحيحها"، فهو يعني ما يقول.

عملية الرئاسة بحد ذاتها صعبة ومعقّدة، وتكون العملية هذه أصعب وأكثر تعقيداً في منطقة مشتعلة بالخلافات السياسية والصراعات التاريخية وتضارب المصالح، مما يتطلب من الرئيس أن يتميز بالدّقة في قراءة الأحداث والدّراية التامّة بمكامن الصراعات ومسبباتها وبقدرة لامتناهية من ضبط النّفس والثبات والجَلَد.

لذا إن تَرَأَّسَ إقليم يعاني من خلافات سياسية داخلياً، وإقليم فيدرالي دستوري في ظل اللادولة، وإدارة العلاقات في منطقة مليئة بالصراعات والمصالح المتشابكة بين القوى المتنافسة، إقليمياً ودولياً، لم تكن بعملية سهلة. ولولا حكمة الإمساك بـ(شعرة معاوية) خلال السنتين الماضيتين، والحرص على حفظ التوازن والابتعاد عن الإثارة والاستفزاز والسير مع موجة الأحداث، مدّاً وجذراً، بما يخدم مصلحة الجميع، لكان الإقليم الآن أكثر تأزّماً، والعراق أكثر فوضى وانفلاتاً. أخيراً، إن ما يبقي إقليم كوردستان لاعباً فعالاً على الصعيدين الكوردستاني والعراقي، ويضمن الدعم الدولي له، هو تمسّكه بتجسيد مبادىء وقيم يشاركه العالم الحر في حياته السياسية والاجتماعية، ألا وهو صون كرامة الإنسان وسيادة القانون واحترام حرية الرأي والتعبير. بتعبير أدق، هو تطبيق العدالة الاجتماعية وتجسيد حكومة المواطنة.

الرئيس نيجيرفان البارزاني وجلسة لبرلمان إقليم كوردستان

ملالي إيران وحسن أمير الزمان

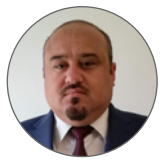

عبد العزيز مطر

عقود من الخديعة وسنوات من الظلام لفتت هذه المنطقة وهذا الجزء الحيوي من العالم منذ ولادة ما يسمى بجمهورية الملالي في إيران، أو الجمهورية الإسلامية، البعيدة كل البعد عن وصف الجمهورية ووصف الإسلام السمح المعتدل. ملالي إيران

طيله عقود من النباح والكذب لما يسمى زوراً وبهتاناً محور المقاومة والممانعة، وهم يدّعون أنّهم يبحثون عن طريق القدس، وأن مقاومتهم تنطلق وفق هدف واحد، هو تدمير إسرائيل وما يسمى الكيان الصهيوني وتحرير القدس. هذه الأكذوبة والاسطوانة المشروخة وما رافقها من استعدادات وهمية وبروبغندا إعلامية أصبحت من منسيات الشعوب العربية والإسلامية، التي باتت تدرك أنّ عدوها والشيطان الأكبر بالنسبة لها هو كيان الملالي الإيراني الذي حطّم خمس دول عربية، ويحاول تحطيم ما تبقى. هل إسرائيل من دمرت بغداد وشتت شعبها والشعب العراقي في أصقاع الأرض أم اسرائيل من دمرت سوريا، شعباً وحجراً وبنية، واغتصبت كل شيء فيها؟ وهل إسرائيل من دمرت اليمن ولبنان وتحاول تدمير ما تبقى؟ قطعا لا. فإسرائيل دولة ككل الدول، تبحث عن مصالحها وإنهاء نزاعاتها وفق المعاهدات والحلول السلمية، وخصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة.

ما أصبح يقيناً لدى الشعوب العربية أن ما حل بهم طيلة العقود الخمس كان سببه السماح لهذا الكيان- جمهورية الملالي- الغاصب بالتمدد عبر أذرعه في المنطقة، ليعيث فيها فساداً وتدميراً خدمة للمشروع الفارسي المغلف بمشروع أيديولوجي ديني حاقد يستهدف الشعوب العربية، تاريخاً وحضارة. ملالي إيران

إن هذا المشروع القائم على تحقيق الأحلام الإيرانيّة لاستعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية لم تعد أدواته ومخاطره تنطلي على أحد من شعوب هذه المنطقة، بغض النظر عن إثنياتهم، فالجميع استشعر خطر هذا المشروع الذي جعل المنطقة منذ 40 عاماً تغلي، وبحالة من عدم الاستقرار، من خلال الحروب والصراعات التي افتعلها نظام الملالي، أو من خلال الصراعات الإثنية التي أجّجها هذا النظام خدمة لمشاريعه. ومن خلال الكيانات الكثيرة المسمومة التي زرعها في أكثر من جسد عربي، في سوريا ولبنان ومصر والعراق واليمن.

لم يكن طريق الإجرام لملالي إيران ولحسن نصر الله، أمير الزمان المملوء بعار مقاومة وممانعة الكبتاغون والمخدرات، إلا طريق الدم والأشلاء في سوريا وتدمير مدنها وتشريد شعبها وتغيير ديموغرافيتها خدمة لهذا المشروع الحاقد، ولم يكن هذا الطريق إلا من خلال تدمير الشعب العراقي وتدمير حاضرته العربية وتاريخه عبر بثّ الخلافات والنزاعات الدموية بين أطيافه المتنوعة مستعينة في هذا التدمير بمسخيها المسميان القاعدة والحشد الشعبي.

ولم يكن طريق هذا المشروع لتحقيق أهدافه المشبوهة إلا من خلال تمزيق اليمن، شعباً وأرضاً، عبر ذراعها المسمى أنصار الله أو ميليشيا الحوثي الطائفية، كل هذه الطرق المعبدة بدماء شعوب المنطقة سلكتها أدوات القتل الإيراني. ولم تكتفِ بهذا، بل حاولت عبر أدواتها الرخيصة المسماة حماس والجهاد الإسلامي وحركه الصابرين وشراذم الإخوان المسلمين، جرّ الشعب الفلسطيني لمواجهات نتيجتها محسومة، خدمة لهذا المشروع محاولة اللعب بالورقة الفلسطينية، لتحقيق أهداف لها وتقوية موقفها التفاوضي في الملف النووي وملف رفع العقوبات الدولية عن هذا النظام الفاشي، الذي فاق كل أنظمة القتل التي مرّت عبر العقود.

إن الهولوكست النازي يعود بأبشع صوره على يد نظام الملالي في إيران، والذي يعتبر مسؤولاً عن قتل ٦ مليون من شعوب المنطقة في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ومسؤولاً عن جرائم إرهابية كثيرة في بلدان العالم، من خطف للطائرات وتفجير للسفارات عبر هذا النظام أو أدواته، كحزب الله وداعش والقاعدة.

يعلم الجميع أن هذا السرطان والوباء الذي تفشّى في منطقه الشرق الأوسط، والذي بات لا يهدد أمن واستقرار هذه المنطقة فحسب، وإنّما السلم والأمن العالميين.

إن تباطؤ المجتمع الدولي في التعامل مع هذا الخطر المحدق أدّى لاستفحال هذا الوباء وهذا الخطر وكل مايقوم به المجتمع الدولي من إجراءات، هي عبارة عن مسكنات فقط لهذا الألم ولهذا المرض العضال الذي بدأت نتائجه تهدد كل المجتمعات المتحضرة في هذا العالم، وبما يخص شعوب المنطقة وحكوماتها وأنظمتها التي أدركت هي وشعوبها مؤخراً طبيعة وتأثير هذا الخطر، ليس على استقرارها فحسب، وإنما على وجودها، وهذا يحتم على هذه الشعوب والحكومات اتخاذ الإجراءات الحاسمة لتدارك هذا الأمر عبر الوصول إلى آليات تنفيذية بين جميع الشركاء الإقليمين والدوليين لمجابهته على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية والثقافية.

وإذا كان التحالف الدولي ضد الإرهاب تطلب جهداً وتنسيقاً كبيراً على مدى العقدين الماضيين، فإن الجهد المطلوب سيكون مضاعفاً، كون هذا المشروع الظلامي الإيراني يحوي في جنباته أقسى وأعنف التنظيمات الإرهابية المختلفة التوجهات والإمكانيات والقدرات.

إنّ إنهاء هذا المشروع وعدم السماح له بامتلاك أسلحة التدمير الشامل وتقليم أظافره في البلدان العربية، كفيل بالقضاء على الإرهاب وتنظيماته المدعومة من المشروع الإيراني، والتي تعتبر أحد أدواته التي يجابه بها الشرعية الدولية والمجتمع الدولي.

إن تعزيز مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط وحلّ القضايا العالقة وتفعيل الحل السياسي للمسألة الفلسطينية، هو أحد سبل تحجيم وقطع أذرع المشروع الإيراني الذي يحاول رهن قضايا الشعوب العادلة وتحويلها لآلية تمكّنه من استثمارها في حملته لتشويه الوقائع والإعماء الفكري والعقائدي الذي يمارسه على اتباع مشروعه الفارسي العنصري الطائفي البغيض.

وبالتأكيد إنّ اضمحلال هذا المشروع وتجفيف مستنقعاته في البلدان العربية والأنظمة الحليفة له، كنظام القتل في سوريا، كفيل بتحقيق أهداف هذه الشعوب نحو الحرية والديمقراطية، وبالتالي الوصول لحالة الأمن والاستقرار في المنطقة التي تواكب أي حالة من حالات تطور المجتمع والفرد على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وهي الخطوة التي تحقق وتنمي التعايش السلمي بين شعوب المنطقة، الذي يعتبر هذا المشروع الحاقد أحد معوقاته الأساسية.

إن الشعب الإيراني الذي حاول منذ أعوام قليلة الانتفاض ونيل حريته من تسلّط نظام الملالي لم يكن هو المجرم بحق شعوب المنطقة، وإنهاء هذا النظام المجرم وتفرعاته الأيديولوجية هو السبيل لتحقيق حرية الشعب الإيراني وإعادته للانسجام والسلم مع جواره الإقليمي خدمة للمشروع الأسمى في هذا العالم، وهو تحقيق السلام والازدهار لكل شعوب العالم.

ملالي إيران

ميلشيات الحوثي الإرهابيّة والانقسام المتصاعد

أنصار الحوثي في صعدة

خالد الزعتر

منذ الخروج من جبال صعدة والاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء ظلت حالة الانقسام داخل ميليشيات الحوثي الإرهابية، وتعززت هذه الحالة الانقسامية عندما قررت الميلشيات الحوثية الخروج إلى المرحلة السياسية ومحاولة بناء كيان سياسي أطلق عليه المجلس السياسي الأعلى، في يوليو 2016، وهو هيئة سياسية تنفيذية عليا شُكلت بالتحالف ما بين أنصار الله الحوثيين، وحزب المؤتمر الشعبي العام لحكم اليمن.

الكيان السياسي الذي شكلته الميلشيات الحوثية بالتحالف مع حزب المؤتمر الشعبي كان كياناً هشّاً يراد به جسراً لإحكام السيطرة على اليمن، من جهة وجد حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بأن ميلشيات الحوثي الإرهابية المتعطشة للتمدد في اليمن بأنها فرصة ليعمل على توظيفها لمصلحة استعادة حكمه لليمن، ومن جهة أخرى وجدت ميليشيات الحوثي في التحالف مع حزب المؤتمر الشعبي العام فرصة لإيجاد مظلة سياسية تسعى لتوظيفها في سبيل تدعيم لمشروعها التوسعي في الأراضي اليمنية.

لكن هذا التحالف الهش لم يكن تحالفاً بالمسمى الحقيقي، وإنما كان محاولة من كل طرف لتوظيف الطرف الآخر في خدمة مشروعه، وبالتالي كان من السهولة أن يدخل هذا التحالف في مرحلة الانهيار التي أدّت إلى تفكيك التحالف بين الطرفين بمقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وبالتالي انفردت ميلشيات الحوثي الإرهابية بالسيطرة المطلقة على المجلس السياسي الأعلى، وهنا كانت بداية مرحلة الانقسامات داخل صفوف الميلشيات، مقتل صالح الصماد، رئيس ما يسمى المجلس السياسي، حيث لم يعلن التحالف العربي عن قتل أو استهداف صالح الصماد، ما يؤكد ذلك أن استهدافه كان عبر سياسة التصفية الداخلية من قبل القيادات الحوثية، حقيقة الصراع داخل الجماعة الحوثية لا يتوقف فقط عند حدود منصب رئيس المجلس السياسي الأعلى، حيث تعيش الجماعة صراع الأجنحة بين "جناح صعدة الذي يقوده محمد علي الحوثي"، و"جناح صعدة بقيادة مهدي المشاط"، ليدخل الكيان السياسي للميليشيات الحوثية مرحلة من يقوض سلطة الآخر بين أقطاب المجلس السياسي الأعلى.

مرحلة من يقوّض سلطة الآخر لا تتوقف عند حدود الصراع بين جناحي صعدة وصنعاء، فعندما ننظر إلى "جناح صعود" نجده يعيش حالة من الانقسام ومرحلة يشتدّ فيها الصراع بين محمد علي الحوثي، "والقيادي أحمد حامد"، وهو الذي يعدّ المقرب من زعيم الحوثيين، عبد الملك الحوثي، ما يعني ذلك أن حدود الصراع لم يعد سياسياً تنحصر تحركاته في العاصمة المحتلة صنعاء، وإنما تخطى ذلك إلى هرم الجماعة والكيان الرئيس لجماعة أنصار الله الحوثية القابع في جبال صعدة. سلسلة الانفجارات التي طالت مقرّ معسكر الفرقة الأولى مدرع في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي أكد التحالف العربي بأنه لم ينفذ أي هجمات في محيط صنعاء أو منطقة أخرى في إطار سياق محاولات التحالف العربي لخلق أرضية خصبة لتحقيق التسوية السياسية، نجد أن هذه الانفجارات لا يمكن النظر لها بعيداً عن الحالة الانقسامية المتصاعدة التي تعيشها الجماعة، وبالتالي يمكن القول إن حدود الصراع داخل ميلشيات الحوثي والكيان السياسي في صنعاء وصلت إلى حدود استخدام القوة الصلبة، ما يعكس ذلك بأن الصراع الذي كان في حدود السيطرة ولا يتخطى الصراع على المناصب، بات يعيش مرحلة جديدة وأصبح خارج حدود السيطرة، يبدو أن ما يلوح في الأفق بشأن مستقبل الصراع داخل ميلشيات الحوثي وجناح صعدة وصنعاء، يحمل معه عودة سيناريوهات نهاية التحالف بين الحوثيين والمؤتمر الشعبي والذي انتهى بمقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح.